عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة

غسان محمد عمر أبو هلال

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1444هـ - 2023م

دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة

إعداد:

غسان محمد عمر أبو هلال

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، جامعة القدس/ فلسطين

المشرف : الأستاذ الدكتور إبراهيم عوض.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في إدارة الأعمال/ كلية الأعمال والاقتصاد/ عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس

1444هـ/2023م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج إدارة الأعمال

إجازة الرسالة

دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة

اسم الطالب: غسان محمد أبو هلال

الرقم الجامعي: 21812221

المشرف: أ. د. إبراهيم عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2023/5/27 من قبل أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: أ.د. إبراهيم عوض التوقيع:.....
2. ممتحنا داخلياً: د. عفيف حمد التوقيع
3. ممتحنا خارجياً: أ. د. زهران دراغمة التوقيع.....

القدس – فلسطين

1444هـ/2023م

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال الحق تعالى فيهما

﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرا ﴾

[الإسراء: 24]

إلى والدتي ووالدي حفظهم الله ورعاهما برعايته.

إلى أخي وأختي اللذين وقفا بجانبي ولولا تشجيعهما المستمر لما كنت هنا اليوم .

إلى جميع من تلقيت منهم النصح والدعم.... الزملاء والأصدقاء

إلى أساتذتي وأهل الفضل الذين غمروني بالتقدير والنصيحة والتوجية والإرشاد .

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع

سائلاً الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقة .

إقرار

أقرُ أنا معدُّ هذه الرسالة أنّها قدمت لجامعة القدسِ لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أيّ جزء منها لم يُقدم لنيل أيّ درجة عليا لأيّ جامعة أو معهد آخر.

الاسم: غسان محمد عمر أبو هلال

التوقيع: .....

التاريخ: 2023/5/27م.

الشكر والتقدير

الحمد لله العلي القدير العزيز الجبار الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا بالعلم والخير، فله الحمد والشكر والثناء.

ولله الحمد أن وفقني وألهمني الصبر على المشاق التي واجهتني لإنجاز هذا العمل.

فأتقدم بكل تواضع بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف على رسالتي الأستاذ الدكتور إبراهيم عوض على جهوده المتواصلة لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي أبدت رؤيتها العلمية ليتميز هذا العمل.

والشكر موصول إلى الصرح العلمي الكبير جامعة القدس، ممثلة برئيسها ومجلس أمنائها وموظفيها وهيئاتها التدريسية على إتاحة الفرصة للطالب الفلسطيني للوصول إلى أعلى مستويات التقدم بجهودهم وعطائهم المستمر.

وجزيل الشكر لكل من ساعدني في إخراج هذا العمل إلى الوجود، والوصول به إلى درجة من الرضا والقبول.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور البنوك الاسلامية في تمويل المشروعات الريادية في السوق الفلسطينية، ومعرفة مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة، والكشف عن درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية، وعن درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية، وعن درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني، والتحقق من وجود فروق في: مدى امتلاك الفكرة الريادية والمعيقات وتمويل البنوك التجارية وتمويل المصارف الإسلامية، وذلك للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحابها في القطاع المصرفي الفلسطيني، وذلك تبعاً لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، والتي تم توزيعها على عينة قصدية بلغ عددها (115) مقترضاً من البنوك الإسلامية، حيث اتضح من تحليل آراء أفراد عينة الدراسة أن مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الريادية قد حصلت على درجة عالية، وجاءت درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية عالية، وأن درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية جاءت بدرجة متوسطة. وأن درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني جاء بدرجة عالية. واتضح من النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، واتضح وجود فروق دالة إحصائياً في درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية تعزى لمتغير البنك،

وكانت الفروق بين (البنك الإسلامي العربي) و(البنك الإسلامي الفلسطيني) لصالح (البنك الإسلامي العربي)، وبين (البنك الإسلامي العربي) و(مصرف الصفا) لصالح (البنك الإسلامي العربي).

واتضح من النتائج وجود فروق في درجة تمويل البنوك التجارية للمشرعات الريادية يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، وكانت الفروق بين (البنك الإسلامي العربي) و(البنك الإسلامي الفلسطيني) لصالح (البنك الإسلامي العربي)، وبين (البنك الإسلامي العربي) و(مصرف الصفا) لصالح (البنك الإسلامي العربي). واتضح وجود فروق دالة إحصائياً في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة وكانت الفروق بين (البنك الإسلامي العربي) و(مصرف الصفا) لصالح (البنك الإسلامي العربي)، وبين (البنك الإسلامي الفلسطيني) و(مصرف الصفا) لصالح (البنك الإسلامي الفلسطيني).

وبناء على هذه النتائج تم صياغة توصيات عدة، من أهمها العمل على تسهيل الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية، وإنشاء دائرة تساعد الريادين، وتسهل عملية إنشائهم لمشروعاتهم، وتقوم بالتواصل مع الريادين والإجابة عن استفساراتهم ومشكلاتهم، وعلى البنوك التجارية الفلسطينية العمل على إنشاء برامج تمويل خاصة بالمشروعات الصغيرة والريادية.

The role of Islamic banks in financing entrepreneurial projects from the viewpoint of emerging entrepreneurs

Prepared by: Ghassan Mohammad Omar Abu Hilal

Suprevised by: Prof. Ibrahim Awad

Abstract:

The study aimed to investigate the role of Islamic banks. Commercial banks and Islamic finance were financed for small projects, from the point of view of Palestinian financial services, depending on the variable: the bank which the owner of the project deals with.

In order to achieve these goals, the descriptive analytical approach, the questionnaire tool were used, which were distributed to an intentional sample of (115) owners from Islamic banks, the results showd that the opinions of the members of the study sample that the extent of possessing the entrepreneurial idea of the owners has obtained a high degree, as well as the degree of obstacles Resulting from government measures to establish pilot projects from the point of view of the owners was a high degree, and the degree of financing of commercial banks for pilot projects was a medium degree. And the degree of financing Islamic banks for small projects was a high degree

And the results swhoed that there were no statistically significant differences in the extent to which borrowers possess the entrepreneurial idea in the Palestinian banking sector according to the variable: the bank that you deal with, and there were statistically significant differences in the degree of obstacles resulting from government procedures acoording to the variable of the bank, and the differences were between (Arab Islamic Bank) And (Palestine Islamic Bank) in favor of (Arab Islamic Bank), and between (Arab Islamic Bank) and (Al-Safa Bank) in favor of (Arab Islamic Bank, and it became clear that there were differences in the degree of financing of commercial banks for pilot projects due to the variable of the bank with which they deal. (Arab Islamic Bank).

And there were statistically significant differences in the degree of financing Islamic banks for small projects, and the differences were between (Arab Islamic Bank) and (Al-Safa Bank) in favor of (Arab Islamic Bank), and between (Palestine Islamic Bank) and (Al-Safa Bank) in favor of (Palestine Islamic Bank).

At the end of the study, several recommendations has been drafted, most notably working to facilitate government procedures for establishing entrepreneurial projects, establishing a

department that helps entrepreneurs and facilitates the process of establishing their projects, and communicates with entrepreneurs and answers their inquiries and problems. Palestinian commercial banks should work to establish financing programs for small and entrepreneurial projects.

الفصل الأول:

مشكلة الدراسة وخلفيتها:

1.1 المقدمة

تعد المشروعات الصغيرة وبخاصة الريادية منها، ذات أهمية في اقتصادات دول العالم، وبما يضعها بموضع المحرك الأساس للاقتصاد، والبؤر المحورية التي تدور حولها عجلات القطاعات الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين المشروعات الكبيرة في البلدان الصناعية المتقدمة، قياساً بالمشروع الصغير في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال وكمية الإنتاج وعدد العمال، وهذا الوضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي والتجاري في أي من هذه البلدان، وينعكس دور المشروعات الصغيرة في تكوين أفكار اقتصادية وريادية تؤسس لمشروعات متوسطة أو كبيرة (الفليت، 2011)

والمشرعات الصغيرة الريادية لها دور إيجابي ومهم، وبخاصة في البلدان النامية، إذ توفر هذه المشروعات فرص عمل لمواطني المنطقة، مما يسهم في زيادة الدخل، وتحقيق اكتفاء ذاتي إنتاجي وخدماتي بسيط عن طريق تقديم بعض من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع. وقد ورد في دراسة (دودين، 2013) أهمية هذه المشروعات ودورها في الاقتصاد هو انتشارها في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وتعمل على إيجاد ما يُسمى بالتوظيف الذاتي، أو تكوين منشأة اقتصادية بسيطة من شأنها سد جزء معين من حاجات المجتمع، فضلاً عن إسهامها في تحسين الرؤية الاقتصادية عن طرق الإنتاج والتصنيع لأفراد المجتمع المنتجين والمستهلكين على السواء.

وقد بيّنت دراسة (مَقابلة، 2012) أنّ المشروعات الصغيرة والناشئة تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية أيضاً، فقد قامت العديد من تلك الدول مثل مصر والأردن وسوريا بدعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات، مما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فيها.

ويرى (الزيادات، 2008) أن للمشروعات الصغيرة أهمية كبيرة لما تتميز به من مرونة وقدرة على التكيف مع الحاجات والرغبات للعميل، إضافة إلى قدرتها على خدمة قطاعات من المجتمع لا يمكن للمشروعات الكبيرة خدمتها، ففي المناطق النائية والصحراوية والريفية مثلاً تبرز أهمية هذه المشروعات في تقديم منتجات أو خدمات، وهذا كله من منظور اقتصادي، أما من منظور اجتماعي فإنها تعطي الفرصة للأفراد لإشباع رغباتهم واحتياجاتهم وحلّ مشكلاتهم الاجتماعية، والتعبير عن آرائهم، وخلق فرص عمل، سواء لصاحب المشروع أو لغيره، وعليه فإنها تسهم في حلّ مشكلة البطالة وكذلك تقوية الأواصر الاجتماعية.

وعند الحديث عن المشروعات الصغيرة الريادية لا بد من التطرق إلى العوامل المؤثرة من الناحيتين الإيجابية والسلبية، ففي مجتمعنا الفلسطيني لا يمكن عزل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن المشروعات الصغيرة، حيث إن البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر عليها من حيث الأداء والإنتاج وعلى توفير الموارد، مقابل ذلك فإن للمشروعات الريادية طريقة فاعلة لتقليل المخاطر الاقتصادية، إذ يكون المشروع الريادي تنفيذ أولي على نطاق صغير، ويُستخدم لإثبات جدوى فكرة مشروع ما، ويمكن أن يشمل ذلك استكشاف نهج جديد أو فكرة جديدة أو تطبيق اقتصادي جديد، وعلى نطاق صغير مخطط له قبل بدء تشغيل المشروع، ويمكّن فريق المشروع من اختبار الخدمات والاتصالات وخطط الإدارة وفاعلية

المشروع وفكرته. لذا لا بد من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة عامة والمشروعات الريادة خاصة.

ومن طرق هذا الاهتمام تقديم الدعم المالي على شكل تمويلات من المصارف، ومنها المصارف الإسلامية، إذ لم يعد يقتصر دور المنظات المالية ككل بالنواحي الاقتصادية فقط، إنما التوسع بحقوق المجتمع وفي المسؤولية الاجتماعية، وكذلك مسؤوليتها في حل المشكلات المجتمعية والبيئية، كالمساعدة في أنشطة مجتمعية، والتقليل من مخاطر التلوث، وتقديم الدعم المالي على شكل تمويلات، كما أشار (مقدم، 2014؛ والزغب، 2014)، ومسؤولية المصارف أصبحت جزءاً مهماً في الفكر الإداري الحديث.

ومن أشكال مسؤولية المصارف الاجتماعية والاقتصادية التمويل الداعم، بحيث يكون الهدف منه إنتاجي ولأداء دور مهم في التطور الاقتصادي، فأحياناً كثيرة يكون التمويل عبارة عن الوسيلة المناسبة لتزويد فرد أو مجموعة أو مؤسسة بالأموال اللازمة لتشغيل فكرته، وجعلها كيان اقتصادي قائم، والتمويل أيضاً هو بمثابة استجابة للطلب على تمويل المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة، ويعتبر قاعدة مهمة للإنتاج والتشغيل في الاقتصاد (دودين، 2013).

ويمكن القول أنه للوصول إلى اقتصاد ناجح وقوي، لا بد من دعم المشروعات الريادية، وتوظيفها في الاقتصاد المحلي كمؤسسات لها دور، واعتبارها المحرك الأساس الذي تنطلق منه المشروعات المتوسطة والكبيرة، ويعطي المشروع الريادي فكرة أفضل للتعامل مع المنتوجات والسلع والخدمات، ويوسّع من نظرة المجتمع كأفراد وأصحاب مشروعات مختلفة، وذلك عند النظر إلى طرق الإنتاج القائمة وكيفية التسويق، وغيرها من الأمور الاقتصادية.

1.2 مشكلة الدراسة

تتضح مدى أهمية المشروعات الريادية ودورها في الاقتصاد، وذلك باعتبارها محور وجوهر قطاعات اقتصادية وأفكار تجارية وإدارية، لكن عدم توفر مصادر التمويل يعدّ تحدياً كبيراً أمام تشغيل فكرة المشروع الريادي وتنفيذها، كذلك محدودية تمويلها من قبل البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى، ويحول دون تنفيذ المشروع الريادي أو عدم القيام به، وهذا بدوره يقلل من فرص تشغيلية جديدة، ويقلل من طرح أفكار اقتصادية من شأنها تحسين المؤشرات الاقتصادية، من بطالة ومعدل دخل وغيرها، ويضاف إلى ذلك أن البنوك الإسلامية قد اعتمدت سياسة تمويل ذات شروط مالية معقدة، وفرض التزامات مالية متعددة على أصحاب المشروعات الريادية، فذلك قد يؤدي لتراجع أصحاب المشروعات الريادية عن تمويل مشروعاتهم وإلى العزوف عن تنفيذها، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي: **ما دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة؟**

1.3 أسئلة الدراسة :

1) ما مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني؟
2) ما درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني؟
3) ما درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني؟
4) ما درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني؟

5) هل توجد فروق في مدى امتلاك الفكرة الريادية أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

6) هل توجد فروق في درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

7) هل توجد فروق في درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

8) هل توجد فروق في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

1.4 أهمية الدراسة:

تعدّ هذه الدراسة مهمة للأسباب الآتية:

الأهمية النظرية: تعدّ هذه الدراسة إضافة علمية للمكتبة الفلسطينية، فهي واحدة من الدراسات القليلة التي تناولت تمويل المشروعات الناشئة وتطرقت إلى دور المصارف الإسلامية في هذا الشأن، وأوضحت أهمية المشروعات الريادية في الاقتصاد المحلي وأهمية تمويلها.

الأهمية: العملية: تظهر هذه الأهمية بالوقوف على العديد من النقاط والقضايا الخاصة بالمشروعات الريادية والتمويل من البنوك الإسلامية، إذ تستطلع آراء أفراد أصحاب المشروعات حول امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة، وتتطرق هذه الدراسة إلى المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية، والبحث في درجة تمويل البنوك التجارية

للمشروعات الريادية، ودرجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة، ثم الخروج بتوصيات من شأنها إفادة المصارف الإسلامية وأصحاب المشروعات الريادية على السواء، وتفيد هذه الدراسة تحديداً أصحاب المشروعات الصغيرة بالتعرف على أفضل الوسائل المناسبة للحصول على القروض والضمان المقابل الذي يُقدم للحصول على قرض، وتسلط الدراسة الضوء على صناعة التمويل والبنوك الإسلامية، وأهمية المنتجات المصرفية الإسلامية، بهدف المقارنة مع الصيرفة التقليدية.

1.5 أهداف الدراسة :

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو الكشف عن دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية في السوق الفلسطينية:

الأهداف الفرعية:

1) معرفة مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني.
2) الكشف عن درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني.
3) الكشف عن درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني.
4) الكشف عن درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني.

5) التحقق من وجود فروق في مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

6) التحقق من وجود فروق في درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

7) التحقق من وجود فروق في درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

8) الكشف عن الفروق في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

1.7 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: محافظات الضفة الغربية.

الحدود البشرية: أصحاب المشروعات الريادية وأصحاب المشروعات الناشئة من البنوك الإسلامية.

الحدود الزمنية: العام الدراسي 2022 – 2023

1.8 مصطلحات الدراسة:

المصرف الإسلامي إصطلاحاً: مؤسسة مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تستمد نظامها العملي من الشريعة الإسلامية، وتسعى لتقديم خدمات استثمارية ومصرفية متميزة لعملائها، وفقاً لأحكام

الشريعة الاسلامية بهدف تحقيق التمنية الاقتصادية والارتقاء المعيشي والتكافل الاجتماعي داخل المجتمعات الإسلامية (يسري، 2005).

المصارف الإسلامية إجرائيا: هي نوع من أنواع البنوك غير التقليدية وتقدم خدماتها المالية والمصرفية، وتقوم بمسؤولياتها تجاه المجتمع وذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، ومصرف الصفا، العاملة في محافظات الضفة الغربية.

المشروع الريادي اصطلاحاً: مشروع اقتصادي صغير أو متوسط أو كبير ينشأ نتيجة لطرق اقتصادية وإنتاجية وتشغيلية مبتكرة وبأفكار جديدة لم يسبق أن عمل بها أو نفذها أحد من قبل، وتكون عبارة عن حل لمشكلة أو لتلبية حاجة اقتصادية لصاحب المشروع، بحيث يسعى المشروع الريادي إلى تحويل المصادر إلى موارد اقتصادية بأقل التكاليف (حمامي، 2019).

المشروع الريادي إجرائياً: هو أي مشروع اقتصادي في الضفة الغربية، ويقوم على أفكار جديدة لم يسبق أن تم طرحها أو تنفيذها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة:

2.1 المحور الأول: المصارف الإسلامية ودورها:

2.1.1 مفهوم المصارف الاسلامية:

لقد تعددت وتباينت وجهات نظر الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية في وضع تعريف محدد خاص بمصطلح المصارف الإسلامية، وهذا التباين يعود إلى الدور المناط بهذه المصارف القيام به، أو عائد للخصائص والصفات الأساسية للمصارف، فقد حصر بعض الباحثين التعريف الخاص به بناء على صفة واحدة، وهي نابعة من الشريعة الإسلامية بتحريم التعامل بالربا، فقد منع هذا التوجه الخصائص الأخرى للمصارف الإسلامية، بالمقابل جسّد بعض من الباحثين في تعريفهم مجمل الخصائص التي تتميز بها المصارف الإسلامية.

وكان من أول تعريفات المصارف الإسلامية ما جاء في دراسة الجمال (1978) في كتاب المصارف وبيوت التمويل الاسلامية، حيث أورد المصرف الإسلامي تحت مسمى (بيت التمويل الإسلامي)، وعرّفه على أنه: " كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفائدة الربوية؛ لكونه تعاملاً محرماً شرعاً". فهذا التعريف للمصرف الإسلامي يجعله مصرفاً غير ربويّ، وإن كان هذا شرطاً ضرورياً فلا بد من توافره في المصارف الإسلامية، إلا أنه ليس شرطاً كافياً كي يكون المصرف إسلامياً؛ لأنه من الممكن أن تُمارَس الأنشطة المصرفية والائتمانية غير الربوية بمصارف قد تكون ملتزمة بتعاليم الشريعة الإسلامية وقد لا تكون .

ثم تمّ تعريف المصرف الإسلامي من منظور إسلامي وبطريقة أكثر توسعاً، وذلك كما في دراسة

الهواري (1980)، والتي أضافت للتعريف بأن المصرف: "مؤسسة مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تستمد نظامها العملي من الشريعة الإسلامية"، ثم أضافت دراسة يسري (2005) تعريفاً أكثر توسعاً يشير إلى أنّ المصرف الإسلامي هو مؤسسة تسعى لتقديم خدمات استثمارية ومصرفية متميزة لعملائها، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية، عن طريق مجموعات عمل ذات ولاء وكفاءة والتزام ذاتي يهدف لتحقيق التمنية الاقتصادية والارتقاء المعيشي، وللتكافل الاجتماعي داخل المجتمعات الإسلامية.

ويمكن تعريف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسة مالية مصرفية لجمع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يخدم التكافل في المجتمع الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً، وباجتناب أي عمل مالي ومصرفي مخالف لأحكام الإسلام، والاستفادة من طريقة عملها لتحقيق الربح.

2.1.2 نشأة المصارف الإسلامية في السوق الفلسطينية:

تعدّ البنوك الإسلامية حديثة النشأة في فلسطين وفي العالم العربي والإسلامي، فقد تأسست هذه البنوك في الوقت الذي كانت فيه فلسطين تحت كامل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، فلم يكن لهذه البنوك أي وجود سابق في فلسطين، حيث كان البدء الفعلي للبنوك الإسلامية في تسعينيات القرن الماضي، وبدأت هذه البنوك تنتشر، وجرى التعامل معها في كل من الضفة وقطاع غزة، ومع ذلك لا يزال عددها قليلاً مقارنة بالبنوك العاملة الأخرى (ريحان، 2006).

وكانت أول جهة مالية في فلسطين عملت على الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن المبادرين في التخلص من المعاملات المعتمدة على الفوائد (المعاملات الربوية)، واستبدالها بعقود وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، هي (شركة بيت المال الفلسطيني العربي)، فقد كانت أول شركة

مساهمة أنشئت في فلسطين عام 1994م، وقام بتأسيسها مجموعة من رجال الأعمال، هدفها دعم الاقتصاد الفلسطيني والعمل على الاستثمار في المصارف والشركات المالية، وإدارة صناديق استثمار وتحويل المرابحات وأعمال الصرافة وشراء الأراضي وبيعها وغيرها من الأعمال، وبدورها أسست عدداً من الشركات التابعة لها بالشراكة مع مستثمرين فلسطينيين وعرب، ومنها بنك الأقصى الإسلامي وبرأس مال بلغ 20 مليون دولار، والذي امتلكت الشركة منه 20% (ناصر، 1999) .

ثم قامت سلطة النقد الفلسطينية بمنح تراخيص جديدة لفتح بنوك إسلامية أخرى في فلسطين، ومنها البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، وبنك الأقصى الإسلامي، فقد قامت هذه البنوك بمزاولة أعمالها وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والقيام بدورها الاجتماعي في فلسطين، لكن لم يُكتب لبنك الأقصى الإسلامي أن يستمر، فقد قامت سلطة النقد الفلسطينية بتصفيته بعد فترة قصيرة من مباشرته لأعماله، وتم دمجه مع البنك الإسلامي الفلسطيني (الرجوب، 2010) .

نلاحظ مما سبق أن تجربة النظام المصرفي الإسلامي في فلسطين أصبحت تعد حزءاً مهماً للاقتصاد الفلسطيني، فالنظام المصرفي الإسلامي نشأ ليتمتع بكفاءة عالية تمكنه من منافسة البنوك التجارية، وتسعى إلى تمويل الاقتصاد الفلسطيني في مجالات مختلفة، ونلاحظ من النهج الذي تتبعه المصارف الإسلامية أنها لا تتعامل بالربا، وهو أمر صالح للتطبيق في كل زمن ومكان، لأن هذا المنهج يعمل على تحقيق مصالح الناس ويحفظ لكل فرد حقوقه وفق منهج إسلامي سليم، فلا ضرر ولا ضرار.

2.1.3 خصائص المصارف الإسلامية:

يمتاز المصرف الإسلامي ونظامه المالي بعدة خصائص تميزه عن غيره من البنوك التجارية،

ومنها التعامل بالمرابحة والمشاركة والابتعاد عن التعامل بالفائدة، والتوجه إلى الاستثمار في إنتاج سلع حلال المسموح التعامل بها ضمن إطار الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي:

1) **استبعاد التعامل بالفائدة:** وذلك تبعاً لقوله تعالى: **(يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)**، أي أن البنوك الإسلامية تتصف بالعمل على إيجاد بدائل للبنوك التجارية، وإنشاء بنوك تقدم خدمات وفق الشريعة الإسلامية، وتساعد المعتمدين على تنفيذ معاملاتهم المالية ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية وأحكامها، والعمل وفق قاعدة (إسقاط الفائدة الربوية من كل عمليات المصرف أخذاً وعطاءً)، بحيث يتميز البنك الإسلامي بموقف محدد وحاسم تجاه الفوائد الربوية، وهذه الخاصية هي المؤشر الرئيس والأول للمصرف الإسلامي، ودونها يكون المصرف ربوياً؛ لأن الإسلام حرّم الربا بكل أشكالها وشدد العقوبة عليها (البعلي وآخرون، 1990).

2) **توجيه كل جهة نحو الاستثمار الحلال:** تعد المصارف الإسلامية مصارف تنموية وتتبع لأحكام الشريعة الإسلامية، لذا فإنّ المصارف الإسلامية وفي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، والتقيد بذلك بقاعدة (الحلال والحرام) التي تحددها الشريعة الإسلامية، مما يؤدي إلى توجيه الاستثمار وإنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم. وتؤدي إلى أنّ يكون المنتج أو السلعة أو الخدمة حلالاً، وأن تكون أسباب الإنتاج من أجور ونظام عمل ضمن أحكام الشرع الإسلامي، وتحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد (الهيتي، 1998) .

وهذه الصفات والخصائص ناتجة عن أن البنوك الإسلامية تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية، وإن كافة المعاملات والإجراءات التي تقدمها يجب أن تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهذا ما دفع البنوك الإسلامية على إنشاء دائرة شرعية تقوم بمتابعة أعمال الفروع وتقديم الإرشادات،

والعمل على إنشاء منتجات إسلامية جديدة تناسب كافة العملاء وتحقق رغباتهم واحتياجاتهم.

3) **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** تتميز هذه البنوك بطبيعتها الإسلامية التي تدمج بين جانبي الإنسان المادي والروحي، ثم إنها لا تنفصل عن المجتمع الإسلامي من الناحية الاجتماعية، فالإسلام وِحدة متكاملة لا تنفصل أجزاؤه في جوانب الحياة المختلفة، وتستمد البنوك الإسلامية هذه الخاصية من أن الإسلام يعتبر التنمية الاجتماعية أساساً، ويجب أن تراعي التنمية الاقتصادية حاجاته (الهيتي، 1998).

4) **تفعيل إحياء نظام الزكاة:** تقوم المصارف الإسلامية بالتوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معاً، لذا أقامت هذه المصارف صندوقاً خاصاً لجمع الزكاة وتتولى إدارته، وهي بذلك تؤدي واجباً شرعياً فرضه الله تعالى على هذه الأمة (الهيتي، 1998) .

5) **مواجهة الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار:** تتقيد هذه المصارف في معاملاتها بالأحكام الشرعية، والتي تنص على القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها، حيث إن هذه الشركات تصدر أسهماً تمكنها من الحصول على رأس مال جديد، وإبقاء أسهم الشركة محصورة في أيدي المساهمين فقط، لكن المصارف الإسلامية لا تُصدر السندات نظراً لحرمتها، بالمقابل فإن المصارف الإسلامية تفتح باب الاكتتاب لزيادة رأس المال والتوسع في أعمالها على أسهمها أمام جميع الراغبين في ذلك، مما يؤدي إلى منافسة طريقة المؤسسات الاقتصادية التي تغلق باب الاكتتاب (الهيتي، 1998) .

2.1.4 الصيغ التمويلية والاستثمارية في البنوك الإسلامية:

أولا: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار.

1. المشاركة:

تقوم صيغة المشاركة على أساس تحقيق قيمة مضافة والتفاعل بين الممول والمستثمر، وتعد المشاركة أسلوباً تمويلياً يقوم على أساس تقديم البنك لجزء من التمويل لعميله، بينما يقوم العميل بتغطية الجزء الباقي من التمويل اللازم لأي مشروع، على أن يشتركا في العائد المتوقع من المشروع ذاته، وبنسب متفق عليها بين الطرفين، أما الخسارة فيتحملها الشركاء بنسبة ما أسهم فيه كل منهم في رأس المال، لذا تضع البنوك الإسلامية شروطاً إضافية على شكل ضمانات بعيدة المدى مثل رهن أراضٍ وعقارات لتقليل المخاطر (إرشيد، 2001).

وتقوم البنوك الإسلامية بتطبيق صيغة (التمويل بالمشاركة) عن طريق المشاركة الثابتة، وهي مشاركة طويلة الأجل، بحيث تستمر مشاركة البنك في المشروع الاستثماري طيلة مدة بقاء المشروع. وتطرح المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك، إذ تكون مشاركة البنك فيها مؤقتة، ويكون العميل هو شريك للبنك بشراء حصته، وتنتهي المشاركة بامتلاك العميل كامل المشروع بعد تسديده قيمة حصة البنك (العجلوني، 2017) .

وتعدّ صيغة المشاركة من أهم صيغ التمويل؛ لأنها البديل الشرعي لأساليب الاقتراض بفائدة الذي تتعامل به البنوك التقليدية، وهذه الصيغة هي وسيلة لربط الادخار بالنشاط الانتاجي، مما يسهم في تلبية حاجات المجتمع المحلي فيحدث التوازن فيه، ويقوم المال بوظيفته بحسب الشريعة الإسلامية. فالمصرف الاسلامي يشارك عملاءه في العمليات التجارية المحلية، وفي الاستيراد والتصدير وفي العمليات الصناعية والزراعية وفي الأنشطة الحرفية للاستيراد والتصدير مع التركيز على التنمية الشاملة، وقد أشار النجار (1980) إلى تأثير عملية المشاركة على التنمية الاقتصادية من خلال النقاط الآتية:

1) يشارك البنك الاسلامي أصحاب المشروعات الريادية في نشاطهم الانتاجي فإنه بذلك يقدم لهم خدمة متميزة، والتي تتمثل في خبرته الفنية في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار، وعليه فأن رأس المال يشترك مع خبرة العمل في التنمية الاقتصادية، ويحفظ الأموال في المجتمع من خطر تبديدها عندما تكون في أيدٍ ليس لديها الامكانات الفنية لاستثمارها.

2) وتتميز المشاركة بالعدالة في توزيع الأرباح، فصاحب المال الذي أودعه لتوظيفه سوف يحصل على نسبة ربح تتكافأ مع دوره الفعلي الذي قام به، مما يشجع باقي الأفراد على إيداع أموالهم لدى هذه المؤسسات.

3) تحرر المشاركة الفرد من نزعته السلبية فيما لو أودع ماله مقابل فائدة.

4) ابتعاد البنك الإسلامي عن القيام بالتمويل على أساس الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة سوف يدفع بالمؤسسة التي تعمل بالمشاركة إلى تجنيد كل إمكاناتها الفنية لاستخدام الأموال التي لديها في مشروعات تنموية.

5) تضمن المشاركة النهوض بالمجتمعات الإسلامية، وذلك بحشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشروعات الانتاجية التي تتطلب رأس مال لا يمكن تأمينه من طرف شخص ما، فتعمل هذه المشروعات على إيجاد فرص عمل، فتعالج بذلك الكثير من المشكلات الاقتصادية.

6) إن التزام البنك الإسلامي بمبدأ المشاركة يمكنه من التكيف مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد، منها اقتسام المخاطر بين البنك والعميل ويجعل الطرفين قادرين على مواجهة الأزمات بصلابة.

7) إن تطبيق المشاركة يتضمن عدالة في توزيع العائد، مما يحول دون تركّز الثروة في أيدي فئات محددة، فالمشاركة تزيد عدد الملاّك عند تطبيقها وبخاصة مبدأ المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك لصالح الفرد.

8) يعتمد نظام التمويل بالمشاركة على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته، ولا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية وإن أُخذت بعين الاعتبار.

2. المضاربة:

وتعني أن يشترك إثنان في عمل، أحدهما يقدم مالاً ويسمى (ربّ المال)، والثاني يعمل بهذا المال بالتجارة ويسمى (العامل)، ويكون الربح بينهما حسب الاتفاق، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التقصير أو التعدي على المال من جانب المضارب (عريقات، 2010).

كذلك تعمل البنوك الإسلامية بصيغة المضاربة في استقبال الودائع، بحيث تقوم بدور المضارب والمودع وهو رب المال (السبهاني، 2014)، ويمكنها أيضا أن تدفع مال المضاربة إلى من يتجر بها ويستثمرها من طالبي التمويل من البنك على أساس المضاربة المطلقة (سمحان، 2016).

وتعد المضاربة من أكثر الصيغ عراقة، ويعد عقد المضاربة من أكثر العقود أهمية للنشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، حيث يمكن بالمضاربة تمويل مشروعات إنتاجية متعددة، لذا اعتمدت البنوك الإسلامية منذ قيامها إلى الآن على هذا العقد لتعبئة الأموال القابلة للاستثمار، وذلك بعد أن تمّ تطويره إلى ما يسمى بالمضاربة المختلطة أو الجماعية حين ارتفاع عدد العملاء.

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المديونية.

1. المرابحة للآمر بالشراء:

ويُقصد بها قيام البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها الفرد من السوق، ويتم الشراء بناءً على دراسة أحوال السوق، أو بناءً على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، حيث يطلب فيه من

البنك الإسلامي شراء سلعة معينة أو استيرادها، ويبدي العميل رغبته في شرائها من البنك بالمرابحة (طايل، 2012).

وبعد حصول الآمر بالشراء على موافقة المصرف الإسلامي بتمويل مشروعه، يتم التوقيع على عقد يُسمى (عقد الوعد بالشراء)، ثم يتم التوقيع على عقد الشراء بناءً على طلب الآمر بالشراء (المدين أو صاحب المشروع الناشئ في دراستنا هذه)، يلي ذلك قيام المصرف الإسلامي ببيع السلعة المطلوبة للآمر بالشراء وبنسبة ربح متفق عليها.

وتقوم البنوك الإسلامية ببيع المرابحة للآمر بالشراء، حيث إنها لا تشتري السلعة إلا بعد طلب العميل المشتري السلعة من المصرف، وأن يقطع على نفسه وعود ملزمة بشراء السلعة المطابقة للمواصفات التي طلبها منه، فهي عملية مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمرابحة (سمحان، 2016).

حيث يعتبر هذا الأسلوب شكلاً من أشكال البيع، ويتحمل فيه المصرف المخاطر التي قد يتعرض لها أي تاجر من تاريخ الشراء إلى تاريخ التسليم، ولتجنب الوقوع بهذه المخاطر يُجبر المصرف المدين بالقيام بإجراءات من شأنها تقليل هذه المخاطر، منها التأمين سواء على المركبات أو العقارات، وغيرها من الإجراءات الاحترازية، مع إمكانية رد السلعة التي ظهر فيها عيوباً بعد ذلك. وقد اعتمدت البنوك الإسلامية على صيغة المرابحة للآمر بالشراء في معظم تمويلاتها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ قيامها إلى الآن، وقد انتقدت هذه الصيغة كثيراً نظراً للممارسات الخاطئة في التطبيق، مثل ظهور عيوب في السلعة بعد التسليم، أو نزاع أو خلاف على ملكية عقار، فهي في الأصل إحدى أنواع البيع الحاضر، والذي يعتمد على الأمانة التي وضع لها الفقهاء منذ قرون شروطاً تؤكد على صحتها.

2. الإجارة:

يكون التمويل بالإجارة على أشكال عدة في البنوك الإسلامية، وهي على النحو الآتي:

– التأجير المنتهي بالتمليك: تعتبر الصيغة السائدة في البنوك الإسلامية، وتتمثل في عقد إيجار مع وعد بالبيع في نهاية مدة الإيجار، وذلك بعد سداد جميع أقساط الإيجار المتفق عليها، بحيث يُلغى عقد الإجارة بعد المدة المتفق عليها، ويتم توقيع عقد البيع بعد فسخ عقد الإجارة (عريقات، 2010).

وبالنسبة للإجارة المنتهية بالتمليك فإنه يتفق البنك مع العميل على شراء أصل معين، ويكون بتمويل من المصرف ليستخدمه الطرف المستفيد مقابل أجر سنوي، وعلى أن يقوم العميل بتسديد ثمن الأصل على أقساط أثناء مدة معينة تنتقل بعدها ملكية الأصل للعميل، على أن يوزع العائد بين الطرفين حسب نسب متفق عليها.

– التأجير التشغيلي: يقوم هذا النوع على تأجير الأصول من معدات وآلات لمن يطلب خدمتها في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص آخر، وعادة لا تغطي فترة التعاقد لتأجير الأصل طول العمر الاقتصادي له (طايل، 2012).

3. الاستصناع:

ومعنى الاستصناع أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له سلعة بكمية ومواصفات محددة وبمواد من عنده، مقابل ثمن معين وموعد للتسليم يتفقان عليه، ويجوز فيه تعجيل الثمن عند العقد أو تأجيله، وتعتبر صيغة الاستصناع من أهم صيغ التمويل، حيث تعمل على تمويل المشروعات المنتجة وتولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال، فتتحرك بذلك عجلة الاقتصاد.

4. بيع الأجل (المساومة):

عرفها الزحيلي بأنها: "البيع بأي ثمن كان من غير النظر إلى الثمن الأول الذي اشترى به الشيء، وهو البيع المعتاد" (الزحيلي،2007).

وتتعامل البنوك الإسلامية الأردنية بالبيع الآجل مساومة، بحيث تقوم بإقتناء بعض الموجودات بهدف بيعها بيعاً آجلاً بالتقسيط، ويسمى هذا البيع ببيع المساومة مع التقسيط، وذلك لتمييزها عن بيع المرابحة للآمر بالشراء، كما ويمكن أن يكون البيع مساومة للآمر بالشراء بحيث يطلب العميل السلعة ويقوم البنك بشرائها وبيعها للعميل بناءً على طلبه لكن دون علمه بالسعر الأولـــ لكن في بيع المرابحة يكون الآمر بالشراء على علم بالسعر الأول للسلعة.

5. بيع السلَم:

يعتبر هذا العقد من الأساليب التي تستخدمها المصارف الإسلامية عند ممارستها عملياتها الاستثمارية، وقد ساد التعامل بهذا العقد في فترة صدر الإسلام وما بعدها، وقد نجحت المصارف الإسلامية في وقتنا الحاضر في تجديد نشاط هذا العقد، وذلك ضمن أنشطتها في تمويل القطاعات ذات الأولوية، كبنك دبي الإسلامي والمصارف الإسلامية في السودان بصفة عامة. ويكون عقد السلم على عكس البيع الآجل، أي دفع ثمن السلعة عاجلاً للبائع وتسلّم للمشتري لها منه آجلاً، ولا خلاف بين الفقهاء على جواز بيع السلم، على أن تحدد مواصفات السلعة المُسلَّم فيها بدقة، ويكون كل من السعر والأجل معلومين للطرفين، ومن صور بيع السلم تمويل شراء التمور، ويسمى في بيع السلم (المسلم فيه) من طرف المصرف إلى الآمر بالشراء، ويسمى (المسلِّم)، والبائع يُسمى (المسلَّم إليه)، بحيث يدفع التاجر (المسلّم) إلى المزارع (المسلّم) إليه ثمن التمور قبل جنيها في مجلس العقد قبل استلام السلعة، على أن يقوم المزارع بتسليم التمور بوقت آجل ومعلوم.

2.1.5 معايير تقييم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية:

لقياس دور البنوك الإسلامية في مجال التمويل والاستثمار، يمكن الاعتماد على معايير عدة مقترحة، وهي كما يأتي:

المعيار الأول: تستخدم نسبة التوظيف في كل قطاع إلى إجمالي التوظيف، وذلك لقياس مجالات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية.

المعيار الثاني: لقياس الأهمية النسبية لأساليب توظيف الأموال، يتم حساب نسبة الاستثمار في كل أسلوب إلى إجمالي التوظيف في البنوك الإسلامية.

المعيار الثالث: يتم قياس حجم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية من خلال حجم الموجودات الإجمالية ومعدلات نموها، وقيمة التمويل والاستثمار الإجمالية ومعدلات نموها.

المعيار الرابع: يتم قياس الأهمية النسبية للودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية من خلال نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع، وبحسب معدل نمو الودائع الاستثمارية.

المعيار الخامس: يتم قياس حجم إيرادات الاستثمار في البنوك الإسلامية بحساب إيرادات الاستثمار المشترك ومعدل نموها، والأهمية النسبية لكل إيراد.

2.1.6 معايير قبول تمويل المشروعات من قبل المصارف الاسلامية:

وضعت البنوك الإسلامية العديد من المعايير التي يتم بناءً عليها قبول تمويل المشروعات، ويمكن تلخيص هذه المعايير التي تتبعها المصارف الإسلامية في منح التمويلات للمشاريع الريادية كما يلي:

1) معيار المشروعية: أي أن يكون نشاط المشروع الصغير حلالاً ويتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2) معيار الربحية: وفيه يتطلع البنك إلى أن يحقق المشروع الصغير أو المتوسط أرباحاً تمكّن العميل من سداد التزاماته للبنك، وبحسب الوارد في دراسة الجدوى وكشف التدفقات النقدية، حيث يتم اتباع طرق بسطية في تقييم الجداول المالية للمشروع، مثل أسلوب التدفق النقدي الصافي السنوي ومعدل العائد على الاستثمار الذي يقاس من خلال إيرادات المشروع الصغير الممول من طرف المصرف الإسلامي، بحيث يرتبط هذا العائد بالتدفق النقدي، وكلما زاد التدفق تزيد الأرباح.

3) معيار المخاطر: يأخذ المصرف الإسلامي بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع، بحيث تكون مقبولة بحسب الأعراف المتعبة، ويمكن الحد منها بإدارتها بالطرق المعروفة، وتكون المخاطر في المصارف الإسلامية أكثر من البنوك التجارية نظراً لتعدد صيغ التمويل.

4) معيار الضمان ضد التقصير والإهمال: وذلك بتقديم صاحب المشروع الصغير بعضاً من الضمانات الممكنة ضد إهماله أو تقصيره أو تعديه على التمويل، وهو ما يضمن صاحب المشروع والعمل لدى البنك الإسلامي ولدى صاحب الوديعة المودعة لدى البنك.

5) معيار حق البنك في المتابعة والرقابة: يكون على سير عمل المشروع الصغير أو المتوسط بمراحله المختلفة حتى الانتهاء وتسليم السلعة النهائية، ومن الأمثلة على ذلك تمويل الاستصناع يتم بعد تأكد المصرف من جاهزية السلعة بحسب المواصفات المتفق عليها، ويكون (الدفع بعد التسليم) كما هو متعارف عليه في المصارف الإسلامية.

6) المعيار القانوني: يؤكد البنك على أن يكون لصاحب المشروع كياناً قانونياً، كأهليته للتعاقد مع البنك الإسلامي.

7) معيار الخطة الاستثمارية: وتعني توافُق المشروع مع خطة البنك الإسلامية الاستثمارية، بحيث تحقق الخطة التنمية الاقتصادية المرجوة.

8) معيار السيولة: يتعرف البنك الإسلامي إلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وإلى إعداد الموازنات النقدية؛ وذلك للتعرف على كمية السيولة التي يوفرها المشروع للبنك الإسلامي.

2.1.7 الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

ينبع الفرق بينهما من خلال آلية العمل، إذ تعتبر المصارف التقليدية مؤسسات مالية تجارية تقوم بوظيفة بيع الديون، وتركز على الاقتراض والإقراض بسعر الفائدة، وتأخذ الضمانات الكافية للتأكد من قدرة العميل أو المستفيد على السداد في مواعيد الاستحقاق، ولا تسأل المصارف التقليدية عن أوجه الصرف، إذ تطبق المعايير المالية فقط، وتسعى بعملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وذلك بزيادة الفرق بين سعر الفائدة التي تستدين به أو تقترض به وسعر الفائدة التي تُقرض به المستفيدين.

كذلك الأمر فإن المصارف الأسلامية هي أيضا مؤسسات مالية تجارية، لكنها تقوم بالتعامل مع الموارد المالية وفق أحكام الشريعة الاسلامية، وتركّز على الاستثمار الحقيقي وبناء الثروات وتدوير الموارد، والتأكد من الجدوى المالية والاقتصادية والاجتماعية للمشروعات، وتقوم بدور الوساطة المالية بين من يرغب باستثمار الفائض النقدي لديه، وبين من لديه الرغبة والقدرة على استثمار هذه الفوائض، وآلية هذه الوساطة تختلف عنها في المصرف التقليدي، فالمصرف الإسلامي ليس مديناً لأصحاب الفوائض المالية أو دائناً للمستثمرين، كما هو حال المصرف التقليدي، وإنما هو مشارك

لكل منهما في عمليات استثمارية حقيقية، ومشارك بما تتعرض له هذه العمليات من مخاطر وما ينتج عنها من ربح أو خسارة، والهدف من ذلك المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، جنباً إلى جنب مع تحقيق الربحية (دوابة، 2007).

2.1.8 المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين:

تقوم هذه البنوك بتقديم مجموعة من الحلول العصرية والخدمات المصرفية الإسلامية، وبطريقة تلبي حاجات ومتطلبات المتعاملين، وهذه الحلول ترتكز على الأحكام الإسلامية، وتقدّم هذه البنوك خدماتها عبر فروعها المتكاملة المنتشرة في مختلف محافظات فلسطين، بشقيها الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى توفير أجهزة الصرافة الآلية المتطورة، وتوفّر معاملات مالية خارجية سريعة ومميزة مثل الحوالات الخارجية الفورية، وتهتم هذه البنوك بالنشاطات الخاصة بالمجتمع، وتسعى باستمرار في الإسهام بتطوير المجتمع من كافة النواحي الممكنة، وهذه البنوك كما يأتي:

أولا: البنك الإسلامي العربي:

تأسس البنك الإسلامي العربي كأول شركة مصرفية إسلامية وطنية تعمل في فلسطين عام 1995م، بموجب قانون الشركات لسنة 1929م وتعديلاته، وهو شركة مساهمة عامة محدودة، وقد باشر هذا البنك نشاطه المصرفي مطلع عام 1996م، ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروعه المنتشرة في فلسطين، ومركز الشركة الرئيس في مدينة البيرة، ويجوز للشركة فتح فروعاً لها ومكاتب تمثيل ووكالات داخل فلسطين وخارجها. يتكون رأسمال الشركة من واحد وعشرين مليون دولار أمريكي مقسمة على واحد وعشرين مليون سهم، قيمة كل سهم منها دولار أمريكي واحد (البنك الإسلامي العربي، 2000) .

ويعمل البنك على ترسيخ مبدأ التعامل مع النظام المصرفي الإسلامي كخيار أول للتعامل المصرفي، ويقوم بدور فعال في النهوض بالنظام الاقتصادي الإسلامي، ويلتزم البنك الإسلامي العربي بتقديم حلول وخدمات مصرفية إسلامية عصرية ذات جودة عالية، ويسعى إلى تدريب الكوادر على الأعمال المصرفية وفق منهج الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق مبدأ التكافل ومراعاة الأهداف الاجتماعية الإسلامية، وتلبية احتياجات العملاء ومتطلباتهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية بشكل يفوق توقعاتهم، وبما يضمن تحقيق أفضل العوائد الممكنة للمساهمين والمودعين، وتقديم خدمات مصرفية إسلامية باستخدام وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة؛ لتلبية لمتطلبات العصر وحاجات العملاء ورغباتهم المتنوعة.

ثانيا: البنك الإسلامي الفلسطيني:

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عمومية محدودة في عام 1995م، بموجب قانون الشركات لسنة 1929م وتعديلاته، وحصل البنك على ترخيص سلطة النقد الفلسطينية عام 1997م، حيث صرحت سلطة النقد الفلسطينية للبنك بمزاولة جميع الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد مارس البنك الإسلامي الفلسطيني أعماله من خلال فرعه الرئيسي في مدينة غزة وشبكة فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات، ويقدر رأسمال الشركة ب 100 مليون دولار أمريكي، وتكون مسؤولية المساهمين فيه بمقدار ما يملكه كل منهم في رأسمال الشركة، وتعتبر الذمة المالية للشركة منفصلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2015).

وقد قام البنك بتوسيع عملياته من خلال شراء صافي موجودات بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية بمبلغ وقدره ثلاثة ملايين دولار عام 2005 م، وقد وقّعت إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني اتفاقية مع إدارة بنك القاهرة عمان، تم بموجبها شراء صافي الموجودات، وبدأ البنك

بممارسة أعماله من خلال فرعه الرئيس في غزة وشبكة فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات (الرجوب، 2010) .

لقد قامت إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني بداية عام 2010م بتوقيع اتفاقية مع بنك الأقصى الإسلامي، تم بموجبها شراء كامل المحفظة المملوكة لبنك الأقصى، بما فيها ودائع العملاء، وحسابات الاستثمار المقيد، والتمويلات الممنوحة و تأميناتها، وبعد الحصول على الموافقة من سلطة النقد الفلسطينية، تمت تصفية أعمال بنك الأقصى الإسلامي اختيارياً، وتحت إشرافها عن طريق الهيئة العامة غير العادية، وتم نقل التزامات وحقوق بنك الأقصى إلى البنك الإسلامي الفلسطيني (الرجوب، 2010).

ثالثا: مصرف الصفا:

تأسس مصرف الصفا كشركة مساهمة عامة، حيث قام بتأسيسه مجموعة من الشركات والمؤسسات الكبيرة والشخصيات الاعتبارية والطبيعية عام 2016 وباشر بممارسة أعماله بتاريخ 2016/9/22 كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. يبلغ رأس مال المصرف 75 مليون دولار أمريكي، و يسعى مصرف الصفا إلى تلبية احتياجات السوق الفلسطينية من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، واستبعاداً للفائدة في جميع صورها وأشكالها. وممارسة أعمال التمويل والاستثمار وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (مصرف الصفا، 2022) .

2.1.9 حجم البنوك الإسلامية ومعدل نموها في السوق الفلسطينية:

تعمل ثلاثة بنوك إسلامية في السوق الفلسطينية من أصل 13 بنكاً محلياً ووافداً، وهي: البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، ومصرف الصفا، وقد حققت هذه البنوك الثلاثة

صافي أرباح بقيمة 24.75 مليون دولار خلال العام الماضي، صعوداً من 14.56 مليون دولار في 2020، بزيادة بلغت 70.%.

وشكلت حصة البنوك الإسلامية الثلاثة من إجمالي أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني 13.38%، إذ سجل القطاع المصرفي صافي ربح بقيمة 184.85 مليون دولار عام 2021.

وسجل البنك الإسلامي الفلسطيني صافي أرباح بقيمة 13.69 مليون دولار خلال العام 2019، ارتفاعا من 11.17 مليون دولار في 2020.

بينما حقق البنك الإسلامي العربي صافي ربح خلال العام الماضي بقيمة 11.69 مليون دولار، صعودا من 8.01 ملايين دولار في العام السابق له.

ولم يحقق مصرف الصفا أية أرباح منذ دخوله السوق الفلسطينية عام 2016، إذ بلغ صافي الخسارة في 2021 نحو 620 ألف دولار، نزولاً من خسارة بقيمة 4.62 مليون دولار في 2020.

وشكلت موجودات البنوك الإسلامية الثلاثة من إجمالي أصول القطاع المصرفي الفلسطيني 18.24% بقيمة 3.75 مليارات دولار أمريكي.

بينما بلغت (التمويلات) للبنوك الثلاثة 2.15 مليار دولار، تشكل 20.86% من نسبة إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي الفلسطيني.

وبناءً على ما تقدم يمكننا القول أن المصارف الإسلامية استطاعت أن تثبت نفسها بدخولها السوق الفلسطينية وطرح منتجاتها لتلبية الطلب، وأن الدراسات والمؤشرات تشير إلى ارتفاع الطلب على

الخدمات المالية الإسلامية، عندما كان يوجد نقص في العرض، مما دفع المصارف الإسلامية إلى زيادة العرض وضخ مزيد من السيولة لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي، إذ تشهد الصيرفة الإسلامية في الوطن العربي توسعاً بشكل عام، وهو ما انعكس على فلسطين.

فقد نجحت البنوك الإسلامية بالاعتماد على صيغها الخاصة في تمويل أعداد كبيرة من المشروعات الريادية والتي لم يجد اصحابها طريقاً إلى البنوك التقليدية القائمة على الملاءة المالية والضمانات، ومما لا شك فيه أن تنمية هذه المشروعات يمثل نقطة انطلاق مهمة في عملية التنمية الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني.

2.1.10 أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية:

تتعرض البنوك الإسلامية إلى أنواع عدة من المخاطر، تشترك في بعض منها مع باقي البنوك التقليدية، وتنفرد في بعض آخر، والتي (أي المخاطر) تكون ناتجة عن عوامل داخلية مرتبطة بطبيعة نشاطه وعن عوامل خارجية تشكل ضغطاً متزايداً عليه، وهذه المخاطر كما يأتي:

1. **مخاطر الائتمان:** تختلف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بحسب صيغ نشاطها، حيث يتجلى الخطر في صيغ المشاركة في الربح والخسارة في إمكانية عدم القدرة على تحصيل العائد منها. أما صيغ العائد الثابت فيتمثل الخطر فيها في عدم تسديد العميل للالتزامات المترتبة عليه تجاه البنك (خلف، 2005). والبنوك الإسلامية معرضة بشكل كبير لمخاطر الائتمان، نظراً لاعتمادها بشكل أساسي على صيغ العائد الثابت، والتي ينشأ عنها مداينات قد لا يتمكن البنك من تحصيلها كلياً أو جزئياً (الغاري، 2003).

2. **مخاطر السوق:** تنشأ مخاطر السوق في البنوك الإسلامية عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات، والأوراق المالية وأسعار العملات، ويكون وقع هذه المخاطر على البنوك الإسلامية كبيراً نظراً لعدم قدرتها على مراجعة أسعار العقود في البيع مهما كان موضوعه، كذلك عدم مشروعية المتاجرة في العملات بالأسعار الآجلة، إذ يتم صرف العملات الأجنبية بحسب السعر اللحظي فقط (حسان وآخرون، 2005)

3. **مخاطر الاستثمار:** إن توظيفها لأموالها في عقود مضاربة ومشاركة يعرضها لمخاطر هذه الصيغ، والتي تنتج عن تغير السياسة الاقتصادية، وتآكل رأس المال، ونقص المعلومات وعدم التزام الشريك بدفع الأرباح (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2000).

4. **مخاطر السيولة:** تعني عدم توفر السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها، وتكون مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية كبيرة نظراً للعوامل الآتية: عدم وجود مقرض آخر لها نظراً لتواجد أغلبها في بيئات يكون البنك المركزي فيها يعمل بالمبادئ التقليدية للبنوك، ولا يمكنها بيع الديون، ولا تستطيع الاقتراض بفائدة من غيرها من البنوك والمؤسسات المالية، وليس لها سوق نقدية في أغلب البلدان.

5. **مخاطر التشغيل:** تكون ناتجة عن أخطاء ترتكب في البنك سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، ومن أهمها: عدم أمانة الموظفين، والأخطاء المهنية، وعدم ملاءمة برامج الإعلام الآلي لطبيعة عمل البنوك الإسلامية (خان وأخرون، 2003) .

6. **مخاطر صيغ النشاط:** إن أغلب الصيغ المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية في نشاطها لا تزال تثير جدلاً فقهياً حول مشروعيتها وأركانها من مذهب لآخر، مما يمنع تطبيقها بشكل موحد من قبل هذه البنوك.

7. مخاطر السمعة أو الثقة: إن الثقة في البنوك الإسلامية لا تقتصر فقط على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه عملائها، بل يتعدى الأمر إلى مدى التزامها بقواعد الشريعة الإسلامية، فأدنى شك من العملاء حول هذا الجانب سيؤدي بهم إلى مساواتها بالبنوك التقليدية ويفقدها المصداقية فتخسر عملاءها.

ويمكن الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر متعددة، كما أن الوسائل المستعملة للتخفيف منها متنوعة كذلك، ولكنها مضبوطة بقواعد الشريعة الإسلامية، كما يمكنها تحميل بعض المخاطر للمودعين وذلك على عكس البنوك التقليدية. وهناك مشكلات عدة وعوائق تحد من فعالية الأساليب المتبعة من طرفها، خاصة بما يتعلق بالصعوبات التي تجدها عند تطبيق معايير الرقابة الدولية.

2.1.11 التحديات والصعوبات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في السوق الفلسطينية:

تعاني المصارف الإسلامية في الأراضي الفلسطينية من مجموعة من التحديات والمشكلات التي تقلل من تمويل المشروعات الريادية ونموها وتطورها وممارستها لأنشطتها وعملياتها، والتي يمكن بيان أهمها في النقاط الآتية:

1) حداثة تجربة المصارف الإسلامية في الأراضي الفلسطينية قياساً لما هو عليه في الدول العربية والإسلامية، وضعف الوعي المصرفي الإسلامي، إضافة إلى صعوبة الحصول على الكوادر الفقهية المتخصصة بالمعاملات المصرفية، والمتمثلة بهيئة الرقابة الشرعية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، مع صعوبة الحصول على الكادر الوظيفي المتخصص والملم بقواعد الشريعة الإسلامية، ومهاراته في العمليات المصرفية، مما أدى إلى تضييق وتقليص أنشطة وعمليات المصرف.

2) يطبق على المصارف الإسلامية في الأراضي الفلسطينية ما يطبق على المصارف التجارية، فيما يتعلق بإظهار البيانات المالية والنسب والمؤشرات التحوطية، مما يؤثر على عكس الصورة الحية لأنشطة التمويل والاستثمار للمصارف الإسلامية.

3) ركزت سياسات التمويل في المصارف الإسلامية على عدد محدود من صيغ التمويل والاستثمار كالمرابحات والمضاربة، وقليلاً من المشاركة، نتيجة لمحدودية الإطار التشريعي، مما قلل من دورها في العملية الانتاجية والتنمية الاقتصادية، وذلك نتيجة لعدم التنوع والتوسع في عملياتها المصرفية.

4) عدم وجود سوق مالية تؤثر على عدم امتلاك المصارف لأدوات مالية تمكنها من استقطاب موارد مالية ذات آجال طويلة، أو مساهمة في إصدار وتداول الصكوك التمويلية والسندات وأسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5) مواجهة الاضطرابات وعدم الاستقرار، ونقص وجود الحماس التنظيمي، والمقدرة والدراية.

2.1.12 موقع البنوك الإسلامية من اتفاقيتي بازل 1 غير الحكومية وبازل 2:

نظرا لأهمية وخطورة نشاط البنوك وتنامي تيار العولمة تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة في إطار ما يسمى باتفاقية بازل 1، وذلك بالتركيز على كفاية رأس المال، ومدى قدرته على امتصاص الخسائر، ولقد حاولت البنوك الإسلامية تطبيقها رغم اختلاف طبيعة عملها عن البنوك التقليدية، ويكون التطبيق إجباري كي تحفظ البنوك من الإفلاس وتحميها من المخاطر.

معالجة اتفاقية بازل 1 لكفاية رأس المال: تعتبر اتفاقية بازل 1 محصلة لسنوات من العمل والتشاور ما بين مجموعة من الدول حول أنجع الوسائل التي تحفظ البنوك من الإفلاس وتحميها من المخاطر، وانتهت بالتوقيع على اتفاق اكتسى طابعاً عالمياً، ففي يوليو 1988م، تضمنت هذه

الاتفاقية مجموعة من مبادئ الرقابة البنكية، فقد تم تحديد كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال ونوعية المخاطر التي تأخذ بعين الاعتبار.

صيغة حساب كفاية رأس المال: ألزمت البنوك بحد أدنى لكفاية رأس المال قدره (8%)، تحسب باختصار (عبد المطلب، 2005) كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \times 100 > 8\%$$

أي على الأقل يحتفظ البنك برأس مال يساوي (8%) لمجموع المخاطر المرجحة بأوزان معينة، وحسب هذه الاتفاقية فإن التزام البنك بهذه النسبة أثناء ممارسته لمختلف أنشطته كفيل بأن يضمن له وضعية مالية مريحة تمكنه من تغطية الخسائر التي قد تلحق به عن طريق استخدام رأس ماله.

ورغم نقائص هذه الاتفاقية إلا أنها صممت لتناسب أوضاع البنوك التقليدية المتواجدة على مستوى الدول المتقدمة، والسؤال المطروح عند هذا المستوى من التحليل هو: كيف تطبق البنوك الإسلامية هذه الاتفاقية؟

كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل 1: البنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، ولكن تطبيق اتفاقية بازل 1 ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبارالفروقات الجوهرية الموجودة بينها وبين البنوك التقليدية.

2.1.13 خصائص نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية:

يجب أن تكون هذه النسبة لدى البنوك الإسلامية أكبر من (8%) للأسباب الآتية (إريكو وآخرون، 2001):

أ- ممارستها للاستثمار الحقيقي يجعلها أكثر عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها، وخاصة المخاطر السوقية.

ب- عدم وضوح علاقتها مع البنك المركزي في أغلب الدول التي توجد فيها.

ج- عدم قدرتها على مراقبة العميل واستخدام الضمانات بمرونة.

نلاحظ أن البنوك الإسلامية تستطيع الالتزام بهذه الاتفاقية، ولكن بعد إخضاع بعض ما ورد فيها إلى التعديل لتتطابق مع مبادئ عملها وظروف نشاطها.

اتفاقية بازل 2:

رغم الإيجابيات التي نتجت عن اتفاقية بازل 1، إلا أن تركيزها فقط على مخاطر الائتمان جعلها عرضة لانتقاد شديد، وهو ما استوجب إعادة النظر فيها على مراحل، إنطلاقاً من سنة 1999 حتى 2000م، حيث شرع في تطبيقها مع بداية سنة 2007م. وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة.

كفاية رأس المال حسب بازل 2: إن الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس المال هي: (Basel Committee on Banking Supervision, 2006:

نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 2: هذه النسبة يجب أن تكون أكثر من 8% حسب المعادلة الآتية:

نسبة رأس المال بمفهومه الشامل = مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل × 100 > 8%

نسبة كفاية رأس المال بقيت نفسها وهي (8%)، كما لم يتغير مفهوم رأس المال، ويتكون من ثلاث فئات أو شرائح وهي: رأس المال الأساسي، ورأس المال التكميلي، والقروض المساندة. أما الجديد في رأس المال فيتمثل في الشروط التي تم وضعها وهي:

– ألا تزيد الشريحة الثالثة المخصصة لتغطية مخاطر السوق عن (200%) من مقدار الشريحة الأولى.

– يمكن دمج الشريحة الثانية مع الثالثة لضمان الحد الأقصى المحدد وهو (250%).

– إمكانية امتناع البنك عن سداد الفائدة أو أصل الدين للقروض المتضمنة في الشريحة الثالثة، إن كان ذلك سيخفض من رأس مال البنك إلى مستوى أدنى مما هو مطلوب.

– أن تكون الشريحة الأولى أكبر أو تساوي مجموع الشريحة الثانية والثالثة.

والملاحظ على رأس المال في الاتفاقية الجديدة هو تدعيمه بعناصر جديدة، كذلك منح إعفاءات للبنوك تخص تسديد التزاماتها تجاه مقرضيها إذا كان ذلك يضر بوضعيتها المالية، ويجعلها عرضة لعدم كفاية رأس مالها لتغطية الخسائر المحتملة.

مخاطر الائتمان وفقاً لاتفاقية بازل 2: لقد أعادت اتفاقية بازل 2 النظر في كيفية تقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، وذلك باستعمال طرق متباينة من حيث درجة تطورها، والتقنية المستخدمة فيها، ومدى تلاؤمها مع إمكانات البنوك (Banking Supervision on , 2006 :Basel Committee)

2.2 المحور الثاني: ريادة الأعمال

2.2.1 مقدمة عن ريادة الأعمال:

تعمد المشروعات الاقتصادية على فكرة المشروع الصغير أو المشروع الريادي، وذلك منذ بداية اعتماد الإنسان على القطاعات الاقتصادية، فقد بدأت جميع هذه القطاعات بأفكار بسيطة، ثم تحولت إلى مشروعات اقتصادية وتجارية لها قوانين تنظمها، لذا تشهد المشروعات الريادية إقبالاً كبيراً واهتماماً واضحاً في مختلف دول العالم، وبخاصة النامية منها، وذلك نظراً لدورها الفاعل والمؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتبعاً لقدرتها على مواجهة الأزمات المالية، وبخاصة الأزمات التي تضرب اقتصادات الدول وتؤدي لفشل أو انهيار جزء أو نوع من أنواع المشروعات الكبرى، بينما تحافظ المشروعات الصغيرة والريادية على ثباتها، إذ يرجع ثبات هذه المشروعات أثناء الأزمات المالية للمميزات التي تتمتع بها هذه المشروعات عن المشروعات الكبيرة، إضافة لوجود إدارة حكيمة، وذلك من حيث المرونة والمقدرة السريعة على الابتكار والتغيير، ووجود الأيدي العاملة الماهرة كصاحب المشروع ذاته، مما يجعلها محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي؛ وتكون رافداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (القاضي، 2017).

وتعد المشروعات الريادية الحل الأمثل لتجاوز التحديات المختلفة للتنمية المستدامة، والتي يُتَطلب من المؤسسات الحكومية المالية وغير الحكومية توجيه سياساتها واستراتيجياتها نحو دعم المشروعات الريادية، سواء الناشئة أم القائمة، والتي بدورها تحسّن الظروف المعيشية للأفراد في المجتمع الواحد، وتؤدي لاستخدام الموارد باستدامة وفعالية، وتحافظ على الموارد الاقتصادية للأجيال القادمة (عامر، 2020) .

2.2.2 تعريف الريادة:

تعرّف الريادة من المنظور الاقتصادي على أنها أي عمل يتضمن تشغيلاً ذاتياً، وذلك بغض النظر عن طبيعته وطبيعة إنتاجه، ومن هذا المنظور فإنّ الريادة تعني القدرة على إستحداث وإنشاء مشروع خاص، أما لفظة (الريادي) فيُقصد بها الشخص المبدع الذي يحدث تغييراً في السوق عن طريق طرح أفكار إبداعية، ممثلة بالمنتجات أو بالخدمات الجديدة التي يقدمها، ويقوم من خلالها بتحسين الوضع التجاري في السوق، ويحقق مكاسب مادية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، 2007).

2.2.3 خصائص الرياديين:

يختلف كل ريادي عن غيره من الرياديين تبعاً لاختلاف صفاتهم، ووفقاً للعوامل الشخصية، وعوامل أخرى تنشأ عن البيئة، لكن ما يهمنا من خصائصهم هي الخصائص الاقتصادية، والتي ترتبط بتعريفات الرياديين والمشروعات الريادية، واعتبار الفرد الريادي بأنه هو الذي يمتلك القدرة على استثمار الفرص واستغلال التكنولوجيا في إنشاء مشاريع خاصة بهم يستطيعون من خلالها غزو الأسواق، ومن خلال دراسة البيئة وما يمكن إنشاؤه من مشروعات تحتاجها هذه البيئة، فيستغل الريادي ذلك. ومن خصائص الرياديين المكتسبة من التجارب والخبرات السابقة ما ورد في دراسة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، 2007)، وهي كما يلي:

- تحمل المخاطرة والقدرة على المبادرة.
- استغلال الفرص واقتناصها.
- القدرة على مواجهة التحديات وإكمال العمل والمثابرة.

– استغلال التكنولوجيا والطرق الجديدة لتحسين كل من الكفاءة والفعالية الجودة وتقليل التكلفة، الأمر الذي يساعد على التخطيط الجيد لتصنيع منتج أو خدمة وفقاً للجودة والنوعية التي يسعى لها الريادي.

– الحصول على معلومات تخص المشروع وأهدافه للنهوض به، وعمل دراسات وتقارير متتابعة للتأكد من سير العمل في الطريق الصحيح.

2.2.4 تعريف المشروعات الريادية:

تعرّف المشروعات الريادية على أنها المشروعات الجديدة التي أُنشئت بطرق مبتكرة وبأفكار جديدة لم يسبق وأن عمل بها أو نفذها أحد من قبل، فجاءت كحل لمشكلة أو ظاهرة ما، وتسعى إلى تحويل المصادر إلى موارد اقتصادية بأقل التكاليف، مع تحمل المخاطر المالية والقانونية والملكية للمشروع وإدارته، وهو إما أن تحقق أرباحاً متوقعة أو تتحمل خسائر كمحصلة لنشاطها الاقتصادي (حمامي، 2019).

وقد اهتمت الدول بشكل متزايد بالريادة وتعزيزها، وذلك عن طريق توجيه سياسات هذه المشروعات باعتبارها إحدى أساليب النهضة الاقتصادية. وفي فلسطين تحديداً ظهرت العديد من المؤسسات التي تشجع الرياديين، لكن دورها لا يزال أقل من المتوقع والمأمول، نتيجة لارتباط بيئة فلسطين بالكثير من الإشكاليات، والتي تتمثل في الاقتصاد والتعليم التلقيني والتقليدي، الأمر الذي لا يؤدي إلى إيجاد أفراد يكتسبون صفات الريادة في المدرسة كأول مجتمع ينشأون فيه فكرياً وعملياً، حيث يبقى نطاق تفكيرهم محصوراً بالتحصيل العلمي فقط، وعندما ينتهون من الدراسة سينتهجون نهجاً تقليدياً في حياتهم، ويبحثون عن وظيفة تقليدية تابعة للحكومة أو للقطاع الخاص تتوقف آمالهم عندها، وهذا على عكس الريادة التي تنتهج نهجاً اقتصادياً مفاده: ما لم تبدأ بتغيير أسلوب التفكير

فلن تؤتي الفكرة ثمارها، لذا لا توجد علاقة بين الريادة والتعليم، سوى باكتساب المعارف والمعلومات والمهارات الأساسية؛ مثل التدوين وطرق الحسابات، لكن ليس شرطاً أن يكون الريادي متعلماً أو متفوقاً دراسياً.

كما تشمل بيئة الريادة على الثقافة المجتمعية من حيث تقبل الأهل لعدم رغبة الابن في الحصول على وظيفة تقليدية إنما بناء مشروع من أفكاره التي يقتنع بها، خاصة أن اقتصاد فلسطين هو اقتصاد ناشئ يحتاج إلى المشروعات الصغيرة التي تعززه وتعيد بناؤه وتطوره. ومن ناحية القانون يتبين عند مراجعة قوانين الاستثمار وجود فجوة كبيرة بين قانون تشجيع الاستثمار وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني، حيث إنّ قانون تشجيع الاستثمار لا يدعم المشروعات الريادية الصغيرة التي تعتبر العنصر الرئيس في الاقتصاد الفلسطيني، وجهات التمويل تضع شروطاً تعجيزية من أوراق ثبوتية وكفالات مالية، أي أنّ وضع فلسطين السياسي الذي تسيطر عليه سلطات الإحتلال بما يشمل ذلك من صعوبة التنقل الداخلي يزيد من التحدي أمام الجهات المعنية لتكاثف جهودها من أجل تحقيق التوازن وتشجيع الريادة، و التي تنعكس بشكل إيجابي على تقليل فرص البطالة وزيادة الابتكار، الأمر الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014).

وقد ثبت من تجارب دول عدة أن المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة بإحداث تنمية اجتماعية، إذ أنها فعالة في خفض معدلات البطالة والفقر، إضافة إلى المقدرة على المنافسة وتقليل الاحتكار، كما أنّ قدرة هذه المشروعات على الصمود بالأزمات واستقرارها وبقاءها عالية، وذلك في الوقت الذي يمكن أن تفشل فيه المشروعات الكبيرة في مواجهة التحديات ذاتها، وهذه النقطة مهمة في الاقتصاد الفلسطيني غير المستقر (الصوص، 2010).

2.2.6 آليات تمويل المصارف للمشروعات الريادية:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية؛ نظراً للدور الحيوي والمهم الذي يقوم به هذا القطاع، فالمصارف تؤدي دور الوسيط المالي بين المستثمرين والمدخرين، كما تقدّم العديد من الخدمات المالية والمصرفية، التي تساعد على تسهيل العمليات التجارية وتسرع وسائل الدفع والشراء، وتسهل عملية تسوية الاستيراد والتصدير، وبشكل عام تعمل على تسهيل حركة النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته وتسريع نموه.

وأهم مدخل اقتصادي تقدمه المصارف هو التمويل، فالتمويل مدخل اقتصادي يسهم في العملية الانتاجية للقطاعات الاقتصادية الأخرى، ويساعد على إنشاء المشروعات الابتكارية الجديدة، وتنمية المشروعات القائمة أفقياً وعمودياً، مما ينعكس بالإيجاب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (السميري، 2014).

التسهيلات الائتمانية:

تعدّ التسهيلات الائتمانية من التعاملات المالية المهمة للاقتصاد الفلسطيني، حيث إنّ لها تأثير مباشر وآخر غير مباشر على إنتاجية القطاعات الاقتصادية الحرفية، وهذا التأثير يكون سلبياً فقط في حالة الإفراط في منح الائتمان، أو عند تقديم منح ائتمانية كبيرة، فقد يؤدي إلى آثار تضخمية نتيجة ارتفاع الطلب المحلي نتيجة لهذا الائتمان، وهذا كله يتوقف على درجة مرونة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية.

لذا يكون تصنيف التسهيلات الائتمانية من المصارف العاملة في فلسطين على قسمين:

1) التسهيلات الائتمانية المباشرة: يقوم المصرف بتقديمها إلى العميل مباشرة، وتشمل أنواع عدة، منها: القروض، والجاري مدين، والتمويل التأجيري، ويكون هذا بالنسبة للمصارف

التجارية، أما التسهيلات المباشرة من المصارف الإسلامية فتشمل: المرابحة، والمضاربة، والتمويل التأجيري.

2) التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: تمثل التزامات عرضية يلتزم بها المصرف تجاه طرف ثالث نيابة عن العميل، ولا تمثل دفع مبالغ نقدية لأي طرف، ومنها: الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، وإصدار كفالات، وقبول كمبيالات؛ لأن الاعتماد البنكي هو مبلغ يدفع مسبقاً من طرف المدين.

2.2.7 الدور التنموي للمشروعات الريادية في الاقتصاد:

تؤدي المشروعات الريادية دوراً مهماً في اقتصادات الدول لأفراد المجتمع، ومن أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الريادية بحسب دراسة (الشميمري، وأحمد، 2014) ما يأتي:

- استقطاب فئة الشباب للأعمال الحرة والمبادرات الفردية، وجذبهم للأعمال الريادية باستثمار طاقاتهم في مشروعات ابتكارية، مما يخفف من الإقبال على الوظائف الحكومية ويحد من ظاهرة التضخم الوظيفي (البطالة المقنعة).
- يعدّ الاستثمار في المشروعات الريادية من أهم عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي على السواء، وبخاصة في أثناء الأزمات الاقتصادية وفترات عدم الاستقرار والركود، إذ تعدّ هذه المشروعات النواة الحقيقية للأعمال الكبيرة.
- تعدّ الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة عامة، في المجتمعات التي تتمتع بوفرة الامكانات المادية، ووفرة الأيدي العاملة، كالمجتمع الفلسطيني مثلاً، بمثابة مرحلة تدريبية لصقل قدرات رجال أعمال واعدين، وذلك باكتسابهم المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية، والتدرب على أنماط التعامل مع مختلف الأطراف، ويمكن أن يكون التدريب ناتج عن تجارب مهنية أو حرفية سابقة.

وبما أن أغلب المشروعات الريادية عند نشأتها تكون أفكاراً لمشروعات صغيرة أو متوسطة، يجب حينها التركيز على الأهمية الاقتصادية للمشروعات الريادية، سواء أكانت صغيرة أو متوسطة، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستحوذ على 90% من إجمالي المؤسسات في العالم، وتوظف 63%من مجموع القوى العاملة على المستوى العالمي.

حيث تتمثل الأهمية الاقتصادية للمشروعات الريادية والصغيرة في الدور الاقتصادي الذي تقوم به، والذي يمكن تلخيصه على النحو الآتي:

1- توفير فرص العمل والحد من البطالة:

تعد المشروعات الصغيرة المصدر الرئيس لتوفير الوظائف، سواء في الاقتصادات النامية أو المتقدمة، حيث تعتمد هذه المشروعات على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تؤدي دوراً مهماً في خلق فرص الاستخدام والتشغيل، مما يخفف من حدة الفقر بتوفير فرص عمل، وذلك مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة، إذ تشكل فرص العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي 51% من مجموع التوظيف في أمريكا، و88% في اليابان، و10-40% في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و74% في مصر، و50% في الأردن، و72,3% في البحرين، ومن المتعارف عليه أن المشروع يعتبر صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً من حيث عدد الأيدي العاملة، وبحسب النطاق الجغرافي وعدد السكان، لذا يوجد تنوع كبير في أعداد الأيدي العاملة بحسب البلد وتعداد سكانه (مؤتمر العمل العربي، 2011).

2- المساهمة في زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي:

تسهم المشروعات الصغيرة في الدول النامية عادة في تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الاموال، وهذا يعني زيادة الدخل والاستثمارات، والمحصلة زيادة الناتج المحلي.

3- المساهمة في رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي؛ لارتفاع انتاجية العامل والمزايا التي يحققها كبر حجم المشروع، وهذا غير صحيح، لأنه يتجاهل أمراً مهماً، وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي، فإذا تم الربط بين رأس المال المُستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب حجم المؤسسة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع، أي أنه كلما زاد عدد الأيدي العاملة، وزاد رأس المال المستثمر، تزيد المخاطر والتكاليف، لذا يكون دور المشروعات الصغيرة أكفأ في تعظيم الفائض الاقتصادي (عبد الرزاق وآخرون، 2011).

4- الإسهام في تقليل التفاوتات الجغرافية في الدولة:

تتسم المشروعات الصغيرة والريادية بانتشارها الجغرافي الواسع، الأمر الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة، وتتسم باستيعابها لأعداد كبيرة من السكان، نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة، وإلى محدودية إنتاجها من جهة أخرى، إذ غالباً يكون مستهلكي هذا الإنتاج في حدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي لتلبية احتياجات المجتمع إقامة المزيد من هذه المشروعات، مما يساعد على تقليل التفاوتات الجغرافية وتحقيق التنمية المتوازنة بينها في البلد نفسه.

5- تشجيع استثمار الموارد المحلية وجذب المدخلات:

تسهم غالباً المشروعات الصغيرة والريادية في استثمار الموارد المحلية، سواء أكانت خامات غير مستثمرة أو سلعاً نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة مهمة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي على حد سواء، وتحديداً عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية، مثل الآلات المصنعة محلياً.

كما أنّ الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، لكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، بدلاً من ترك هذه الأموال دون فائدة، أو غير عاملة أو غير داخلة في الدورة الاقتصادية، أو حتى إيداعها في البنوك، كما أن انخفاض حجم راس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المشروعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين (عبد الرزاق وآخرون، 2011).

الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا تقل أهمية هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاجتماعية عن دورها الاقتصادي، فهي تساعد في الحد من المشكلات المجتمعية المرتبطة بالفقر والبطالة، ويساعد الدخل الذي يتم تحصيله من هذه المشروعات في الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة، وهذا يعني نقل الأفراد إلى وضع أكثر أمناً، بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم المعيشي والصحي والتعليمي، كما تستطيع هذه المشروعات تمكين بعض من الفئات في المجتمع، كالمرأة والمهنيين والشباب، كي تصبح قوة فاعلة فيه ودمجهم في العملية الانتاجية في المجتمع، وعليه تسهم بإزالة التضارب الذي يغلق العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع، وتجسد هذه المشروعات القيم الإنسانية المشتركة، حيث إن مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة هو أمر دارج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إيهاب، 2015).

يتضح من هذا العرض أنّ المصرف الإسلامي كمؤسسة مالية ومصرفية تتولى تجميع الموارد المالية وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبما يحقق مقاصدها؛ لذا فإنها تجسد مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، عن طريق إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة، ونلاحظ صعوبة تحديد مفهوم واضح للمشروعات الصغيرة، وذلك لتباين المعايير الفنية المستخدمة، واختلاف التشريعات من بلد إلى آخر، كما تبين تمتع المشروعات الصغيرة بأهمية اقتصادية واجتماعية للاقتصاد الوطني.

2.3 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة أحمد (2020) بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية" هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة الجهاز المصرفي الإسلامي، وكفاءة وفعالية أساليب وصيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. واستخدمت الدراسة استبانة تم من خلالها إظهار المتغيرات المتعلقة بالبنوك الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ودورها في تمويل الاستثمار وفروعه، وإبراز كفاءة أساليب وصيغ التمويل والاستثمار. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها: أن تجربة البنوك الإسلامية كان لها مردود ظاهر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمساهمتها في جلب رؤوس الأموال لتشغيل المشروعات الإنتاجية، وبالتالي فتح وتوفير العديد من المصالح التنموية، ودعم المشروعات الصغيرة.

كما هدفت دراسة كل من شديد، وبن محمد (2018) بعنوان: "تقييم دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين للفترة (2006/2016)". إلى تقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توظيف مواردها بما يخدم تمويل عمليات التنمية الاقتصادية. واستخدمت

الدراسة ثلاثة معايير التقييم هذا الدور تمثلت بنسبة التمويلات طويلة الأجل إلى إجمالي التمويلات ومعدل نموها، ونسبة أساليب التوظيف إلى إجمالي التوظيف، ونسبة التوظيفات في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى إجمالي التمويل، وتم مقارنة أداء المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة مع أدائها خلال السنوات السابقة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، كان من أبرزها: أن التمويلات قصيرة الأجل تشكل غالبية توظيفات واستثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، تليها التمويلات متوسطة الأجل، تليها التمويلات طويلة الأجل، كما أن معظم التوظيفات تتم بأسلوب المرابحة، وتمويلات المصارف الإسلامية في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات الحديثة أمر مستثنى من أولويات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

كما هدفت دراسة كل من الإسماعيل، وشامية (2015) بعنوان: "الموارد المالية في المصارف الإسلامية ودورها في تدعيم استثماراتها"، إلى دراسة تطبيقية على بيت التمويل الكويتي". هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام بيت التمويل الكويتي بالاهتمام بالموارد المالية الذاتية طويلة الأجل، والعمل على تنميتها من واقع أهميتها، وإزالة الخلل في الهياكل التمويلية. وبينت هذه الدراسة واقع الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل، ودورها في تدعيم الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل في بيت التمويل الكويتي، ودراسة اتجاهات تطوره لتحقيق أهداف التنمية. وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في بيت التمويل الكويتي في المساهمة في القيام بعمليات التوظيف التنموي طويل الأجل، لضعف مساهمة الموارد الذاتية، من خلال ضعف الاستثمارات مقارنة بإجمالي التوظيف لديه، مما يعني الاعتماد الكبير على صيغ التمويل قصيرة الأجل لما تتميز به من سيولة عالية وربحية مضمونة، وانخفاض في المخاطرة بشكل كبير.

وفي دراسة أحمد أبو عبيد: المصارف الإسلامية ودورها في تغرير القطاع المصرفي 1999 هدفت هذة الدراسة على التعرف على المصارف الإسلامية ونشأتها وفلسفة عملها، وتحليل

لمصادر أموال المصارف الإسلامية وأوجه استخداماتها، ودراسة مدى تكامل الخدمات التي تُقدمها المصارف الإسلامية وفق مفهوم المصارف الشاملة، وطبيعة العلاقة بين المصارف الإسلامية من جهة وكلٍ من المصارف المركزية والمصارف التجارية من جهةٍ أخرى، والتعريف بالمخاطر التي تواجه عمل المصارف الإسلامية.

ودراسة جلال الدماغ (2021) بعنوان دور المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي المتعلق بالمحافظ الاستثمارية، كما هدفت التعرف إلى التطبيقات المعاصرة للمحافظ الاستثمار الإسلامية ، تقديم توصيات إلى أصحاب المال والقرار في المصارف الإسلامية في توجيه مدخرات هذه المحافظ للمساهمة تحقيق التنمية في الاقتصاد الفلسطيني.

دراسة (معهد أبحاث السياسات الإقتصادية ماس، 2007) حول سياسات تعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي كان من نتائجها أن الشباب الفلسطيني لا يميل إلى فكرة إنشاء مشاريع خاصة به بسبب معيقات كثيرة بدء بالمراحل التعليمية التي تعتمد على التلقين والحفظ بدلاً من مشاركة الطالب، مروراً بقلة البرامج التي تساعد في تمويل المشروعات الريادية، عدم وجود قانون يختص بالرياديين ويحفز على اعفائهم من الضرائب، اضافة للبيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، كما وقامت الدراسة بطرح توصيات عديدة لتشجيع الريادة بالمراحل التعليمية وتشجيع البنوك على تخصيص صناديق ائتمانية خاصة بالمشروعات الريادية والتأكيد على وجود اعفاءات لها والتأكيد على ضرورة تعديل قانون تشجيع الاستثمار بما يتوافق مع متطلبات المشروعات الصغيرة وتمويلها، كما اقترحت إعتماد فكرة المضاربة (لجمع رأس المال مع الأفكار) لحل مشكلة التمويل.

أما دراسة سلطة النقد بعنوان دور المصارف في تمويل المشروعات الريادية (2020)، تبين انه لنجاح المشروعات الريادية لا بد من البحث عن جهات متعددة لتمويل هذه المشروعات لضمان نجاحها، ومع أخذها بعين الاعتبار للمخاطر المتعددة التي قد تواجهها ومن أبرز جهات التمويل التي تقدم الدعم للمشاريع الريادية مؤسسات التمويل والإقراض (خاصة المصارف) وحاضنات الأعمال، والمؤسسات الأهلية، ووزارة المالية، وشركات الاستثمار الأجنبي، ومؤسسات البحث العلمي، والجامعات أيضاً، وعليه فالتوسع في إقامة هذه الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة يلعب دوراً مهماً في توسيع الممارسات الاقتصادية وتدعيم دور القطاع المصرفي وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحويل فكر الأفراد من حالة التبعية الاقتصادية للعائل أو صاحب العمل أو الحكومة، إلى وضع أصحاب عمل ومالكين لمنشآت تعمل لحسابهم، ومن ثم ينعمون بالاستقلال الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

كما هدف بحث القيسي (2015) إلى تناول الدور الذي يمكن ان تضطلع به المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما استعرضت الدراسة بعض التجارب العالمية في هذا المجال غير الحكومي، وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من تعدد المعوقات وتنوع التحديات التي تواجهها المشروعات منها المعوقات التمويلية غير الحكومية والإدارية غير الحكومية والتسويقية.

اما بحث يعقوب وحمدان (2017) فقد استند على فرضية مفادها أن التكامل بين المصارف الإسلامية في التمويل وفق صيغة رأس المال الجريء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهم في تطويرها، وتوصلت الدراسة إلى أن صيغ التمويل المتبعة للمصارف الإسلامية تقتصر على المرابحة والاستصناع والمشاركة والسلم والإجارة غير الحكومية، ولم يحظ رأس المال الجريء كادأة لتمويل المشروعات بأية أهمية تذكر في البيئة العراقية.

في حين سعى محمد (2018) إلى تعرّف أهم المعوقات والتحديات التي تقف حائلاً أمام المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة للنهوض بدورها في التنمية الاقتصادية في العراق، وتوصل البحث إلى أنه بالرغم من صدور قانون رقم (43) لسنة 2015 م من قبل البنك المركزي العراقي الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية، إلا أنها تحتاج إلى ضرورة إصدار التعليمات الموضحة والمفسرة لنصوصه، وإعفائها من أية نصوص واردة في هذا القانون تتعارض مع طبيعة عملها، بالاضافة الى عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات لدى البنك المركزي عن المشروعات الصغيرة العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن أساليب وطرق عمل البنوك في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونقل ما هو موجود في جمهورية مصر العربية التي تعتبر متقدمة في هذا المجال، إلى الواقع الاقتصادي العراقي من الناحيتين العملية والتشريعية.

وكان من أهداف دراسة يوسف (2020) المتعددة جذب الانتباه إلى أهمية التمويل الأصغر الإسلامي في تكامل قطاع التمويل الأصغر في العراق، وتوصل البحث إلى أن الواقع المصرفي الإسلامي يعطي عموماً مؤشرات غير مرضية في هذا الجانب، فالتمويل الأصغر يخضع لضغط السياسات الائتمانية للمصارف الإسلامية، وتتم إدارة ملفات المشروعات الصغيرة بذات أسلوب إدارة ملفات البيوع بما تستند إليه من ضمانات وإجراءات، وبذلك لا يأخذ التمويل الأصغر وضعه الذي يمكنه من الاستفادة من مرونة المنتجات التي يمكن أن تستند إلى أحكام الشريعة الغراء، كما أن التمويل الأصغر أمسى مندرجاً ضمن مبادرات المسؤولية المجتمعية للمصارف الإسلامية من خلال القرض الحسن، كما في حالة العراق.

الدراسات الأجنبية :

دراسة دورو (Duru,2011) بحثت في فرص وتحديات الريادة في نيجريا، حيث اعتبر الباحث الريادة كقائد أساسي لكل من النمو الاقتصادي والإبتكار وتقليل البطالة والفقر، وتوصل الباحث إلى أن نيجريا تعاني الكثير من المعيقات لأنها بحاجة لسياسات مستقرة، وخلق بيئة صديقة، وتحسينات في البنية التحتية بما يخص قطاع الكهرباء والطرق والسكك الحديدية أيضاً، وإيجاد بيئة جيدة للتعليم، والتركيز على دور التكنولوجيا، والتأثير على تفكير الشباب من خلال جعلهم يؤمنون بإنجاز المشروعات الخاصة بأفكار إبتكارية خلاقة وتنفيذها على أرض الواقع، بدلاً من البحث عن فرص عمل في القطاع الحكومي.

أما سانثي وكومار (Santhi and Kumar, 2011) فقد قاما بدراسة تحديات الريادة في الهند، حيث وجدا أنها تنبع من عدة أسباب، منها: تحديات العائلة، وتحديات اجتماعية من خلال المقارنة بين الأقران (بين الشاب الذي تخرج وحصل على وظيفة حكومية والشاب الذي افتتح مشروعه الخاص)، وتحديات التكنولوجيا واستخداماتها، والتحديات المالية من حيث صعوبة الحصول على قروض، وضعف دور الحكومة التشريعي لسن قوانين تحفيزية للريادة، كما أكدت الدراسة على أن فرص الريادة تنشأ بدءاً من قرار صحيح في وقت صحيح، وبوجود أفكار خلاقة، إلى تنفيذ هذه الرؤية على أرض الواقع.

دراسة Beckhar ،1940 ، بعنوان " Monetary Policy And Commercial Banks Portfolios"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التغيرات الحاصلة في السياسات النقدية على سياسة الائتمان لدى البنوك والذي تنعكس بشكل عام على سياسة الاستثمار العامة لدى البنك، حيث ترى الدراسة بأنه إذا كانت السياسة النقدية مشجعه على التوسع في العمليات الائتمانية من خلال زيادة هامش سعر الفائدة، فإنّ البنك سيقوم بتوجيه موارده النقدية وبشكل أوسع إلى العمليات

الائتمانية، أما إذا كانت السياسة النقدية غير مشجعة على التوسع في العمليات الائتمانية فإنّ البنك سيقوم بتوجيه موارده النقدية إلى محافظ استثمارية مدرة للدخل بشكل أكبر، وتلبي احتياجات السيولة النقدية المتتالية للبنك، ويتحقق ذلك من خلال توفر كفاءات في إدارات الاستثمار، بحيث تكون قادرة على توظيف تلك الموارد النقدية بشكل مناسب.

2.3.1 ملخص الدراسات السابقة:

هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف إلى أهمية التمويل الإسلامي، وإلى تحديد المعوقات والتحديات التي تقف حائلاً أمام المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة للنهوض بدورها في التنمية الاقتصادية، كما هدفت إلى التركيز على صيغ التمويل المتبعة للمصارف الإسلامية، والتي تقتصر على المرابحة والاستصناع والمشاركة والسلم والإجارة، كما هدفت إلى التعرف إلى المصارف الإسلامية ونشأتها وفلسفة عملها وتحليل لمصادر أموالها وأوجه استخداماتها، ودراسة مدى تكامل الخدمات التي تُقدمها المصارف الإسلامية وفق مفهوم المصارف الشاملة.

كذلك هدفت بعض من الدراسات إلى اظهار أثر البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بمساهمتها في جلب رؤوس الأموال لتشغيل المشروعات الإنتاجية، وفتح وتوفير العديد من المصالح التنموية ودعم المشروعات الصغيرة.

وبيّنت الدراسات السابقة المعوقات والتحديات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشتمل على المعوقات القانونية والتمويلية والإدارية والتسويقية.

كما هدفت الدراسات السابقة إلى التركيز على أثر التنويع في محافظ القروض، من حيث القطاعات الاقتصادية وأثرها على نمو محفظة التمويلات في البنوك الإسلامية. كما بيّنت بعض من الدراسات

السابقة المخاطر المتعددة التي قد تواجهها مؤسسات التمويل والإقراض التي تقدم الدعم للمشروعات الريادية.

وركزت هذه الدراسات على التعرف إلى التطبيقات المعاصرة للمحافظ الاستثمارية الإسلامية، ومعرفة آلية توجيه مدخرات المحافظ الاستثمارية في البنوك الفلسطينية للإسهام بتحقيق التنمية في الاقتصاد الفلسطيني.

كما هدف بعض منها إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المشروعات الريادية، سواءً أكانت تحديات الأفكار الريادية أو التحديات المالية، من حيث صعوبة الحصول على قروض، وضعف دور الحكومة في سن قوانين تحفيزية لدعم المشروعات الريادية.

كما ركزت على قياس أثر السياسات النقدية المتبعة في البنوك على سياسة الائتمان التي تؤثر على سياسة الاستثمار العامة، كما قامت هذه الدراسات بفحص دور المحافظ الاستثمارية في البنوك في تمويل المشروعات الريادية.

مما سبق فان الدراسة الحالية تتميز بالآتي:

1- سعيها لاستعراض الدور الحقيقي للمصارف الإسلامية الفلسطينية في تمويل المشروعات الصغيرة.

2- محاولة معرفة أثر مبادرات الجهات الحكومية المختصة في تفعيل دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تمويل المشروعات الصغيرة.

3- البحث في مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني، ومعرفة درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية.

4- الكشف عن درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية، وعن درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني.

5- معرفة كيف تؤثر الاجراءات الحكومية الفلسطينية في عملية إنشاء مشاريع ريادية جديدة في السوق الفلسطينية.

6- معرفة دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية في السوق الفلسطينية، ومعرفة سبب تفضيل الاقتراض من المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك العاملة في فلسطين.

7- الخروج بتوصيات لتسهيل عملية الاقتراض لأصحاب المشروعات الريادية، سواء أكانت توصيات تخص المؤسسات الحكومية أم مؤسسات التمويل العاملة في فلسطين.

الفصل الثالث:

الطريقة والإجراءات:

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للخطوات التي اتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك توضيح منهج الدراسة، ووصف مجتمعها وتحديد عينتها، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3 . 1 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. ويعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل من الباحث فيها. والذي يحاول الباحث من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكونات الآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل.

3 . 2 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع ممولي المشروعات الريادية الصغيرة من البنوك الإسلامية (البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، ومصرف الصفا) والذين يبلغ عددهم حوالي (510) ممولاً بحسب الإحصاءات التي حصل عليها الباحث من البنوك الثلاثة، وقد تم اختيار عينة الدراسة

بطريقة قصدية، فقد تم اختيار ممولي المشروعات الابتكارية فقط، والذين هم بصدد تمويل مشروعات ريادية أو تم إنشاءها، وبلغ عددها (115) ممولاً، أي بنسبة (22.5%) من مجتمع الدراسة، وهي عينة ممثلة للمجتمع، والجدول (1.3)، يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة:

3 . 3 خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس حيث إن ما نسبة 75.7% ذكور، 24.3% إناث. وفيما يتعلق بالمؤهل التعليمي يلاحظ أن ما نسبته 16.5% دبلوم متوسط فما دون، و68.7% بكالوريوس، ونسبة 14.8% دراسات عليا. أما متغير الفئة العمرية يلاحظ أن ما نسبته 44.3% أقل من 30 عام، وما نسبته 40.9% من 30–40 عام، وما نسبته 14.8% أكبر من 40 عام. وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة في مشروع العمل الريادي يلاحظ أن ما نسبته 19.1% من 1– أقل من 3 سنوات خبرة، وما نسبته 19.1% من 3– أقل من 6 سنوات خبرة، وما نسبته 27% من 6–9 سنوات خبرة، وما نسبته نسبة 34.8% أكثر من 9 سنوات خبرة. وبالنسبة لمتغير لمتغير المهنة التي يشغلها حالياً الممول أن ما نسبته 44.3% موظف، و27% في مجال الأعمال الحرة، وما نسبته 7% طالب، وما نسبته 21.7% حرفي. ويبين متغير البنك الي تتعامل معه أن نسبة 39.1% مع البنك الإسلامي العربي، و40% مع البنك الإسلامي الفلسطيني، و20.9% مع مصرف الصفا. ويبين متغير حجم المشروع أن نسبة 51.3% مشروعات صغيرة الحجم، و33.9% مشروعات متوسطة الحجم، و14.8% مشروعات كبيرة الحجم.

جدول (1.3): خصائص عينة الدراسة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	87	75.7
	انثى	28	24.3
المؤهل التعليمي	دبلوم متوسط فأقل	19	16.5
	بكالوريوس	79	68.7
	دراسات عليا	17	14.8
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	51	44.3
	من 30–40 سنة	47	40.9
	أكبر من 40 سنة	17	14.8
عدد سنوات الخبرة في مشروع العمل الريادي	من 1–أقل من 3 سنوات	22	19.1
	من 3–أقل من 6 سنوات	22	19.1
	من 6–9 سنوات	31	27.0
	أكثر من 9 سنوات	40	34.8
المهنة التي تشغلها حالياً	موظف/ة	51	44.3
	أعمال حرة	31	27.0
	طالب/ة	8	7.0
	حرفي	25	21.7
البنك الذي تتعامل معه	البنك الإسلامي العربي	45	39.1
	البنك الإسلامي الفلسطيني	46	40.0
	مصرف الصفا	24	20.9
حجم المشروع من حيث عدد العمال	مشاريع صغيرة الحجم	59	51.3
	مشاريع متوسطة الحجم	39	33.9
	مشاريع كبيرة الحجم	17	14.8

4.3 صدق الأداة

تم تصميم الاستبانة كأداة للدراسة بصورتها الأولية، ومن ثم تم التحقق من صدقها من خلال عرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث وزعت الباحث الاستبانة على عدد من المحكمين. فتم إبداء الرأي في فقرات الاستبانة من حيث: مدى

وضوح لغة الفقرات وسلامتها اللغوية، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الآراء تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية. من ناحية أخرى تم التحقق من صدقها أيضاً من خلال معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك التساق داخلي بين الفقرات. والجدول التالية يبين ذلك:

جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.551**	0.000	17	0.628**	0.000	33	0.562**	0.000
2	0.413**	0.000	18	0.501**	0.000	34	0.403**	0.000
3	0.526**	0.000	19	0.592**	0.000	35	0.434**	0.000
4	0.338**	0.000	20	0.598**	0.000	36	0.385**	0.000
5	0.609**	0.000	21	0.729**	0.000	37	0.574**	0.000
6	0.350**	0.000	22	0.603**	0.000	38	0.430**	0.000
7	0.504**	0.000	23	0.699**	0.000	39	0.517**	0.000
8	0.407**	0.000	24	0.702**	0.000	40	0.414**	0.000
9	0.449**	0.000	25	0.624**	0.000	41	0.564**	0.000
10	0.297**	10.00	26	0.548**	0.000	42	0.455**	0.000
11	0.695**	0.000	27	0.678**	0.000	43	0.530**	0.000
12	0.505**	0.000	28	0.649**	0.000	44	0.549**	0.000
13	0.633**	0.000	29	0.682**	0.000	45	0.596**	0.000
14	0.533**	0.000	30	0.685**	0.000	46	0.596**	0.000
15	0.613**	0.000	31	0.695**	0.000	47	0.495**	0.000
16	0.534**	0.000	32	0.697**	0.000			

** داله احصائية عند 0.001 * داله احصائية عند 0.050

3 . 5 ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لمجالات الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا، وكانت الدرجة الكلية لدور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية من وجهة نظر ممولي المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني (0.950)، وهذه النتيجة تشير إلى تمتع هذه الأداة بثبات يفي بأغراض الدراسة. والجدول الآتي يبين معامل الثبات للمجالات والدرجة الكلية.

جدول (3.3): نتائج معامل الثبات للمجالات

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات كرونباخ الفا
امتلاك فكرة ريادية	**10**	0.871
الإجراءات الحكومية	**10**	0.924
تمويل البنوك التجارية للمشروعات **الريادية**	**12**	0.920
تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات **الصغيرة**	**15**	0.933
الدرجة الكلية	**47**	0.950

3 . 6 إجراءات الدراسة

تم توزيع أداة الدراسة على أفراد عينتها من خلال البوابة الالكترونية (البريد الالكتروني)، وبطريقة ورقية، وبعد اكتمال عملية جمع البيانات من أفراد العينة بعد إجابتهم عنها بطريقة صحيحة، تبين للباحث أن عدد الاستبيانات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي هي (115) استبانة.

3 . 7 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقا لأسئلة الدراسة وبياناتها، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، واختبار (ت) (t- test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام برنامج (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

الفصل الرابع:

نتائج الدراسة:

4 . 1 تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها عن موضوع الدراسة، وهو **(دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة)**، وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة، تم اعتماد المعادلة الآتية للحكم على النتائج ومعرفة درجة التقدير:

الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1)

---

(3)

$$\frac{5-1}{3} = 1.33$$

ومن ثم إضافة (1.33) إلى جواب نهاية كل فئة.

فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (1– 2.33) فإن التقدير يكون بدرجة منخفضة
وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (2.34– 3.67) فإن التقدير يكون بدرجة متوسطة
أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من (3.68 – 5) فإن التقدير يكون بدرجة عالية.
وتم الاعتماد على مفتاح التصحيح المبين في الجدول رقم (4.0) حول متوسط الإجابة والدرجة:

جدول (4.0) معامل التصحيح

الدرجة	مدى المتوسط الحسابي
منخفضة	2.33 فأقل
متوسطة	3.67–2.34
عالية	3.68 فأعلى

4 . 2 نتائج أسئلة الدراسة:

فيما يلي عرض لنتائج أسئلة الدراسة:

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة التي تعبر عن مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني.

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
5	تطورت فكرة المشروع الريادي نتيجة للسعي المستمر في زيادة أرباحي	4.27	0.692	عالية	85.4
6	ابتكاري لطرق جديدة في العمل أدى إلى تأسيس المشروع الريادي	4.19	0.647	عالية	83.8
7	ظهرت فكرة مشروعي الريادي نتيجة لتطوير نوعية منتجاتي	4.17	0.692	عالية	83.4
9	تطورت فكرة مشروعي الريادي لتخطي صعوبات العمل الذي أقوم به	4.17	0.661	عالية	83.4
3	إطلاعي على تفاصيل مهنية كثيرة ساعدني على تكوين فكرة مشروعي الريادي	4.14	0.826	عالية	82.8
8	جاءت فكرة المشروع الريادي نتيجة لتفكيري بتصميم منتج جديد	4.07	0.722	عالية	81.4
10	جاءت فكرة مشروعي نتيجة للتنافس بين المشروعات	4.06	0.582	عالية	81.2
4	أسست مشروعي الريادي للتوسع في عملي الحالي	4.03	0.674	عالية	80.6
2	طورت فكرة مشروعي الريادي تماشياً مع حاجة السوق	4.01	0.743	عالية	80.2
1	تكونت فكرة مشروعي الريادي من مهنتي الحالية	3.86	1.206	عالية	77.2
	الدرجة الكلية	**4.097**	**0.5190**	عالية	**81.9**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.09) وبانحراف معياري (0.519) وهذا يدل على أن مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني جاء بدرجة عالية، وبنسبة مئوية (81.9%).

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (1.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة عالية. وحصلت الفقرة "تطورت فكرة المشروع الريادي نتيجة للسعي المستمر في زيادة أرباحي" على أعلى متوسط

حسابي (4.27)، ويليها فقرة " ابتكاري لطرق جديدة في العمل أدى إلى تأسيس المشروع الريادي " بمتوسط حسابي (4.19). وحصلت الفقرة " تكونت فكرة مشروعي الريادي من مهنتي الحالية " على أقل متوسط حسابي (3.86)، يليها الفقرة " طورت فكرة مشروعي الريادي تماشياً مع حاجة السوق " بمتوسط حسابي (4.01).

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني.

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
1	يوجد صعوبة في التواصل بين الجهات الحكومية المختصة وأصحاب المشروعات الريادية.	4.10	0.737	عالية	82.0
3	التراخيص الحكومية اللازمة لتطوير المشروع الريادي تؤدي لتأخير إنشائه.	3.99	0.755	عالية	79.8
5	يفتقر النظام الاقتصادي لبيانات ومعلومات حول السوق الخاصة بالمشروع الريادي.	3.98	0.749	عالية	79.6
7	التشجيع الحكومي للمشاريع الريادية لا يتم بالصورة المطلوبة	3.92	0.785	عالية	78.4
8	تشكل الضرائب الحكومية عائقاً أمام تطور المشروع الريادي لمشروع متوسط/ كبير	3.92	0.690	عالية	78.4

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
9	اهتمام الجهات الحكومية بالمشروعات الكبيرة القائمة يقلل من فرص نمو مشروعات ريادية.	3.89	0.770	عالية	77.8
10	دور الجهات الحكومية في استقرار أسعار السلع الأساسية محدود	3.89	0.672	عالية	77.8
4	عدم التواصل الرسمي مع المستثمرين لدعم المشروعات الريادية يقلل من نموها الاقتصادي.	3.88	0.664	عالية	77.6
6	أعتقد أن الحكومة لا تقوم بدورها المطلوب في دعم المشروعات الريادية	3.86	0.736	عالية	77.2
2	تعدد الجهات الحكومية المختصة بالمنشآت الصغيرة يتطلب الكثير من الإجراءات.	3.85	0.652	عالية	77.0
	الدرجة الكلية	**3.927**	**0.557**	عالية	**78.6**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.92) وبانحراف معياري (0.557)، وهذا يدل على أن درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني جاء بدرجة عالية، وبنسبة مؤية (78.6%).

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (2.4) أن جميع الفقرات جاءت بدرجة عالية. وحصلت الفقرة " يوجد صعوبة في التواصل بين الجهات الحكومية المختصة وأصحاب المشروعات الريادية " على أعلى متوسط حسابي (4.10)، ويليها فقرة " التراخيص الحكومية اللازمة لتطوير المشروع الريادي تؤدي لتأخير إنشائه " بمتوسط حسابي (3.99). وحصلت الفقرة " تعدد الجهات الحكومية المختصة بالمنشآت الصغيرة يتطلب الكثير من الإجراءات " على أقل متوسط حسابي (3.85)،

يليها الفقرة " أعتقد أن الحكومة لا تقوم بدورها المطلوب في دعم المشروعات الريادية " بمتوسط حسابي (3.86).

3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني.

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
1	يوجد برامج تمويل خاصة بالمشروعات الصغيرة والريادية تقدمها البنوك التجارية	3.52	0.985	متوسطة	70.4
10	سياسة الإقراض تدفعني لتوسعة مشروعي الريادي	3.45	0.957	متوسطة	69.0
3	ساعدني الاقتراض من البنوك التجارية لإنشاء مشروعي الريادي	3.44	1.010	متوسطة	68.8
5	شروط الاقراض في البنوك التجارية ملائمة	3.41	0.945	متوسطة	68.2
11	يؤدي الإقراض إلى تطوير مشروعي الريادي	3.40	0.916	متوسطة	68.0
12	تم خلق فرص عمل جديدة في المشروع بعد الحصول على القرض	3.38	0.884	متوسطة	67.6
4	يتم الاقراض وفقاً لمتطلبات المشروع	3.37	0.873	متوسطة	67.4
9	حجم مبالغ الإقراض يتماشى مع كافة متطلبات المشروع الريادي	3.34	0.887	متوسطة	66.8
2	اجراءات الاقراض من البنوك التجارية سهلة	3.31	0.882	متوسطة	66.2

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
8	تعتمد البنوك التجارية سياسة إقراض طويلة الأجل	3.31	0.912	**متوسطة**	66.2
7	أعتقد أن تمويل البنوك التجارية أفضل من تمويل المؤسسات المتخصصة بدعم المشروعات الصغيرة .	3.29	1.015	**متوسطة**	65.8
6	نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك التجارية تعتبر قليلة	3.17	0.911	**متوسطة**	63.4
	الدرجة الكلية	**3.367**	**0.8075**	**متوسطة**	**67.3**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.36) وبانحراف معياري (0.807)، وهذا يدل على أن درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني جاء بدرجة متوسطة، وبنسبة مئوية (67.3%).

كما تشير النتائج في الجدول رقم (3.4) إلى أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة، وقد حصلت الفقرة " يوجد برامج تمويل خاصة بالمشروعات الصغيرة والريادية تقدمها البنوك التجارية " على أعلى متوسط حسابي (3.52)، ويليها فقرة " سياسة الإقراض تدفعني لتوسعة مشروعي الريادي " بمتوسط حسابي (3.45). وحصلت الفقرة " نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك التجارية تعتبر قليلة " على أقل متوسط حسابي (3.17)، يليها الفقرة " أعتقد أن تمويل البنوك التجارية أفضل من تمويل المؤسسات المتخصصة بدعم المشروعات الصغيرة " بمتوسط حسابي (3.29).

4.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني.

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
1	تعمل المصارف الإسلامية على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع الريادي	4.24	0.670	عالية	84.8
5	يساعد التمويل من المصارف الإسلامية بالتغلب على الصعوبات المادية لبدء المشروع الريادي	4.19	0.700	عالية	83.8
15	يعتبر طلب المصرف بوجود كفلاء لكفالة المقترض ضماناً لحقه لسداد القرض	4.18	0.657	عالية	83.6
3	نسبة الارباح التي تتقاضاها المصارف الإسلامية معقولة	4.17	0.775	عالية	83.4
7	يساعد المصرف في تحديد حجم القرض بناء على مكونات المشروع الريادي	4.17	0.666	عالية	83.4
9	الإجراءات الإدارية الروتينية لتقديم طلب التمويل تتم حسب الأصول	4.14	0.748	عالية	82.8
8	يعتمد المصرف الإسلامي على سياسة تمويل عامة دون التحيز لنوع معين من المشروعات	4.12	0.651	عالية	82.4
11	تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمات استشارية للمقترضين.	4.11	0.672	عالية	82.2
6	وفر القرض لي أساليب عمل جديدة أسهمت في التخلص من الديون السابقة	4.10	0.713	عالية	82.0
10	تحتاج الموافقة على طلب التمويل إلى فترة زمنية معقولة من قبل الإدارة.	4.10	0.667	عالية	82.0
13	يراعي المصرف الاسلامي الالتزامات الطارئة للمقترضين لديه.	4.10	0.765	عالية	82.0

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
2	يوجد في المصارف الإسلامية عدة برامج تناسب كافة المجالات الخاصة بالمشروعات الريادية	4.09	0.670	**عالية**	81.8
12	يدرس المصرف الإسلامي قدرات المشروع من حيث الحاجة له وجودة إنتاجه قبل تسليم القرض	4.06	0.639	**عالية**	81.2
4	تعتبر فترة سداد تمويلات المشروعات الصغيرة كافية	4.05	0.699	**عالية**	81.0
14	تعتبر غرامات تأخير سداد دفعات القرض عن موعدها ملائمة لحجم المبلغ المقترض	3.18	1.073	**متوسطة**	63.6
الدرجة الكلية		**4.068**	**0.5211**	**عالية**	**81.4**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.06)، وبانحراف معياري (0.521)، وهذا يدل على أن درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني جاء بدرجة عالية، وبنسبة مئوية (81.4%).

كما تشير النتائج في الجدول رقم (4.4) إلى أن (14) فقرة جاءت بدرجة عالية، وفقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة " تعمل المصارف الإسلامية على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع الريادي " على أعلى متوسط حسابي (4.24)، ويليها فقرة " يساعد التمويل من المصارف الإسلامية بالتغلب على الصعوبات المادية لبدء المشروع الريادي " بمتوسط حسابي (4.19). وحصلت الفقرة " تعتبر غرامات تأخير سداد دفعات التمويل عن موعدها ملائمة لحجم المبلغ المقترض " على أقل متوسط حسابي (3.18)، يليها الفقرة " تعتبر فترة سداد تمويلات المشروعات الصغيرة كافية " بمتوسط حسابي (4.05).

5.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

هل توجد فروق في مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

تم فحص هذه الفرضية من خلال حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه

البنك الذي تتعامل معه	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي العربي	45	4.1600	0.45247
البنك الإسلامي الفلسطيني	46	4.1043	0.50198
مصرف الصفا	24	3.9667	0.65186

يلاحظ من الجدول رقم (5.4) وجود فروق ظاهرة في مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، ولمعرفة

دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (6.4):

جدول(6.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة حول مدى امتلاك الفكرة الريادية لأصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.589	2	0.294	1.095	0.338
داخل المجموعات	30.120	112	0.269		
المجموع	30.709	114			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.095) ومستوى الدلالة (0.338)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، وبذلك تم قبول الصفرية.

6.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

هل توجد فروق في درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

تم فحص الفرضية من خلال حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

جدول (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه

البنك الذي تتعامل معه	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي العربي	45	4.1000	0.50812
البنك الإسلامي الفلسطيني	46	3.8478	0.52567
مصرف الصفا	24	3.7583	0.63514

يلاحظ من الجدول رقم (7.4) وجود فروق ظاهرية في درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (8.4):

جدول(8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة على درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.318	2	1.159	3.925	0.023
داخل المجموعات	33.073	112	0.295		
المجموع	35.391	114			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (3.925) ومستوى الدلالة (0.023) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يأتي:

الجدول (9.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير البنك الذي تتعامل معه

المتغيرات	اسم البنك	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	0.25217*	0.029
	مصرف الصفا	0.34167*	0.014
البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي	-0.25217*	0.029
	مصرف الصفا	0.08949	0.514
مصرف الصفا	البنك الإسلامي العربي	-0.34167*	0.014
	البنك الإسلامي الفلسطيني	-0.08949	0.514

يلاحظ أن الفروق في الدرجة الكلية كانت بين (البنك الإسلامي العربي) و(البنك الإسلامي الفلسطيني) لصالح (البنك الإسلامي العربي)، وبين (البنك الإسلامي العربي) و(مصرف الصفا) لصالح (البنك الإسلامي العربي).

7.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السابع:

هل توجد فروق في درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) في درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

تم فحص الفرضية من خلال حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

جدول (10.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه

البنك الذي تتعامل معه	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي العربي	45	3.8000	0.57086
البنك الإسلامي الفلسطيني	46	3.1250	0.77832
مصرف الصفا	24	3.0208	0.90264

يلاحظ من الجدول رقم (10.4) وجود فروق ظاهرة في درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (11.4):

جدول(11.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة على درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	14.007	2	7.003	13.000	0.000
داخل المجموعات	60.339	112	0.539		
المجموع	74.346	114			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية(13.000) ومستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، وبذلك تم رفض الفرضية. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يلي:

الجدول (12.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير البنك الذي تتعامل معه

المتغيرات	اسم البنك	الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	0.67500*	0.000
	مصرف الصفا	0.77917*	0.000
البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي	-0.67500*	0.000
	مصرف الصفا	0.10417	0.574
مصرف الصفا	البنك الإسلامي العربي	-0.77917*	0.000
	البنك الإسلامي الفلسطيني	-0.10417	0.574

يلاحظ أن الفروق في الدرجة الكلية كانت بين (البنك الإسلامي العربي) و(البنك الإسلامي الفلسطيني) لصالح (البنك الإسلامي العربي)، وبين (البنك الإسلامي العربي) و(مصرف الصفا) لصالح (البنك الإسلامي العربي).

8.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن:

هل توجد فروق في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

تم فحص الفرضية من خلال حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على متوسطات درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

جدول (13.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه

البنك الذي تتعامل معه	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنك الإسلامي العربي	45	4.1230	0.52473
البنك الإسلامي الفلسطيني	46	4.1551	0.35861
مصرف الصفا	24	3.8000	0.68694

يلاحظ من الجدول رقم (13.4) وجود فروق ظاهرة في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني

يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التبـــاين الأحـــادي (One Way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (14.4):

جدول(14.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة على درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.208	2	1.104	4.301	0.016
داخل المجموعات	28.756	112	0.257		
المجموع	30.964	114			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية(4.301) ومستوى الدلالة (0.016) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية. وتم فحص نتائج اختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق وهي كما يلي:

الجدول (15.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير البنك الذي تتعامل معه

المتغيرات		الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
البنك الإسلامي العربي	البنك الإسلامي الفلسطيني	-0.03211	0.763
	مصرف الصفا	0.32296*	0.013
البنك الإسلامي الفلسطيني	البنك الإسلامي العربي	0.03211	0.763
	مصرف الصفا	0.35507*	0.006
مصرف الصفا	البنك الإسلامي العربي	-0.32296*	0.013
	البنك الإسلامي الفلسطيني	-0.35507*	0.006

يلاحظ أن الفروق في الدرجة الكلية كانت بين (البنك الإسلامي العربي) و(مصرف الصفا) لصالح (البنك الإسلامي العربي)، وبين (البنك الإسلامي الفلسطيني) و(مصرف الصفا) لصالح (البنك الإسلامي الفلسطيني).

الفصل الخامس:

مناقشة النتائج والتوصيات:

5.1 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها، وما خلص إليه الباحث بعد عمليات التحليل والمعالجة الإحصائية للبيانات، وتحليل اختبار فرضيات الدراسة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، وطرح بعض من التوصيات بالاستناد إلى هذه النتائج.

5.2 مناقشة نتائج أسئلة الدراسة:

5.2.1 مناقشة نتيجة السؤال الأول:

نص السؤال: ما مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني؟

اتضح من النتائج أن مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الناشئة في القطاع المصرفي الفلسطيني جاء بدرجة عالية، وبنسبة مئوية (81.9%)، وعليه تُفسَّر هذه النتيجة بأن أصحاب هذه المشروعات يبحثون عن تطوير أعمالهم بوسائل متنوعة، منها الحصول على أموال إضافية تؤدي إلى تطوير الفكرة التي يريدون تنفيذها على أرض الواقع، ويكون من الأمور المتاحة لديهم الحصول على تمويل من البنوك، ثم إن امتلاك هذه الفكرة يدل على امتلاك مهارة حرفية، أو وجود طلب في السوق المحلية تتطلب هذه الحرفة، ومع استمرارية العمل فيها تتطور إجراءاتها أو بعض منها إلى فكرة ريادية.

وتعد هذه الدراسة متقاربة مع دراسة دورو (Duru,2011)، فقد بحثت فرص وتحديات الريادة في نيجريا، حيث اعتبر الباحث الريادة كقائد أساسي لكل من النمو الاقتصادي والابتكار وتقليل البطالة والفقر، وتوصل الباحث إلى أن نيجريا تعاني الكثير من المعيقات؛ لأنها بحاجة لسياسات مستقرة، حيث يجب التأثير على تفكير الشباب بجعلهم يؤمنون بإنجاز المشروعات الخاصة بأفكار ابتكارية وخلاقة وتنفيذها على أرض الواقع، بدلاً من البحث عن فرص عمل في القطاع الحكومي.

5.2.2 مناقشة نتيجة بالسؤال الثاني:

نص السؤال: ما درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني؟

أظهرت أن درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية جاءت بدرجة عالية وبنسبة مئوية (78.6%)، وهذا يعكس كثرة الإجراءات الحكومية المتمثلة في الحصول على التراخيص اللازمة، واعتماد ملف ضريبي لدى دائرة الضريبة، والحصول على التراخيص اللازمة لإنشاء المشروع، ورخصة مزاولة مهنة من البلديات أو من وزارات ودوائر الحكم المحلي، والتي تكون بمعظمها ورقية وتتطلب زيارات ميدانية للدوائر الحكومية وإنهاء الإجراءات اللازمة، وعرض الأوراق الثبوتية من المصرف إلى هذه الجهات الحكومية والتأكد من سلامتها، والتي تستغرق وقتاً طويلاً مقارنة مع الإجراءات التي يقوم بها صاحب المشروع الريادي إذا لم يحصل على تمويل، وتوجه مباشرة إلى الدوائر الحكومية.

فضلاً عن تعدد هذه الجهات، وعدم التواصل المستمر من جهة الدوائر الحكومية، ولا تقدم أي دعم مالي لهذه المشروعات، هذا بالإضافة إلى اهتمام الدوائر الحكومية على المشروعات الكبيرة.

وتعد هذه الدراسة متقاربة مع دراسة (معهد أبحاث السياسات الإقتصادية ماس، 2007) عن سياسات تعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي اتضح من نتائجها أن الشاب الفلسطيني لا يميل إلى فكرة إنشاء مشاريع خاصة به، بسبب معيقات كثيرة، بدءاً بالمراحل التعليمية التي تعتمد على التلقين والحفظ بدلاً من مشاركة الطالب، مروراً بقلة البرامج التي تساعد في تمويل المشروعات الريادية، وعدم وجود قانون يختص بالرياديين ويحفز على إعفائهم من الضرائب، إضافة للبيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة.

5.2.3 مناقشة نتائج السؤال الثالث:

نص السؤال: ما درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني؟

أظهرت النتائج أن درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية جاء بدرجة متوسطة وبنسبة مؤية (67.3%)، تُفسَّر هذه النتيجة بأن المصارف التجارية لا تركز في أعمالها وتمويلاتها على المشروعات الريادية، كما هو الحال في التمويلات والقروض الاستهلاكية، مثل شراء سيارات وشقق وقطع أراضي؛ لأن الضمان يكون في القروض الاستهلاكية أقوى، من حيث رهن المباع أو العقار للمصرف حتى تسديد آخر دفعة من القرض، وهذا يعود بفائدة أكبر وضمان أقوى وربحية أكبر لصالح المصرف التجاري، لذا تكون الأولوية لهذه القروض، وحفاظاً على استمرارية عمل المصرف التجاري من النواحي الاقتصادية والاجتماعية تكون الأولوية في المرتبة الثانية للمشروعات الريادية، وذلك للحفاظ على القيمة السوقية للمصرف التجاري، وتقليل مخاطر الائتمان وتشجيع فئة معينة من فئات المجتمع.

وتعد هذه الدراسة متقاربة مع دراسة (Beckhar, 1940) التي هدفت إلى بيان أثر التغيرات الحاصلة في السياسات النقدية على سياسة الائتمان لدى البنوك، والتي تنعكس بشكل عام على سياسة الاستثمار العامة لدى البنك، حيث ترى الدراسة أنه إذا كانت السياسة النقدية مشجعة على التوسع في العمليات الائتمانية من خلال زيادة هامش سعر الفائدة، فإن البنك سيقوم بتوجيه موارده النقدية وبشكل أوسع في العمليات الائتمانية ذات المردود الربحي الأعلى.

5.2.4 مناقشة نتائج السؤال الرابع:

نص السؤال: ما درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني؟

أظهرت النتائج أن درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني جاء بدرجة عالية وبنسبة مئوية (81.4%)، يمكن تفسير هذه النتيجة بأن سياسة المصارف الإسلامية تتضمن تقديم برامج تمويلية تدعم المشروعات الصغيرة القائمة والناشئة على حد سواء، وأن المصارف الإسلامية تقدم برامج عدة تتناسب ومجالات المشروعات الريادية، مثل تمويل المرابحة الذي يكون على شكل شراء مستلزمات المشروعات الريادية، من آلات ومواد خام وغيرها، وتتضمن هذه السياسة تمويل الاستصناع مثل بناء وتشييد البنية التحتية للمشروعات الناشئة أو الإضافة عليها أو تعديلها. كذلك المساقاة وبيع السَّلَم والمُزَارَعَة التي تدعم المشروعات الزراعية بشكل خاص.

وهذه النتيجة تختلف مع مخرجات دراسة يوسف (2020) من حيث جذب الانتباه إلى أهمية التمويل الأصغر الإسلامي في تكامل قطاع التمويل الأصغر في العراق، حيث توصلت إلى أن الواقع المصرفي الإسلامي يعطي عموماً مؤشرات غير مرضية في هذا الجانب، فالتمويل الأصغر يخضع لضغط السياسات الائتمانية للمصارف الإسلامية، ويتم إدارة ملف المشروعات الصغيرة

بالأسلوب ذاته، وإدارة ملفات البيوع بما تستند إليه من ضمانات وإجراءات، وبذلك لا يأخذ التمويل الأصغر وضعه الذي يمكنه من الاستفادة من مرونة المنتجات التي يمكن أن تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن التمويل الأصغر أصبح مندرجاً ضمن مبادرات المسؤولية المجتمعية للمصارف الإسلامية عن طريق القرض الحسن، كما في حالة العراق.

5.2.3 ملخص نتائج الفرضيات:

ملخص نتائج الفرضية الأولى:

هل توجد فروق في مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

تم قبول الفرضية، فقد تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مدى امتلاك الفكرة الريادية لدى أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن أصحاب المشروعات الناشئة يبحثون باستمرار على مصدر للتمويل، ولديهم إطلاع على أنواع القروض التمويلية ومعرفة سابقة بها، نتيجة البحث المستمر على الصفحات الالكترونية لهذه المصارف، وشيوع فكرة الحصول على تمويل، كذلك الإعلانات ووسائل الترويج التي تقوم بها المصارف، سواء أكانت إسلامية أم تجارية، وفي الوقت ذاته لديهم فكرة ريادية قابلة للظهور على أرض الواقع ويمكن تحقيقها، نظراً لامتلاكهم المهارات الحرفية والسوقية.

ملخص نتائج الفرضية الثانية:

هل توجد فروق في درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

تم رفض الفرضية، فقد اتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، وكانت الفروق في الدرجة الكلية كانت لصالح (البنك الإسلامي العربي)، تُفسَّر هذه النتيجة بأن الإجراءات التي يقوم بها البنك العربي الإسلامي متعددة، كذلك يقدم أنواعاً عدة من التسهيلات وأنواع التمويل المختلفة، والتي تتطلب أن يقابلها إجراءات حكومية متنوعة ومتعددة، فتكون الإجراءات الحكومية طويلة وتستدعي زيارات ميدانية لمؤسسات حكومية مختلفة، وتتطلب وقتاً وجهداً من أصحاب المشروعات الناشئة، فتتحول إلى معيقات إدارية واقتصادية.

ملخص نتائج الفرضية الثالثة:

هل توجد فروق في درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

تم رفض الفرضية، إذ اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تمويل البنوك التجارية للمشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه، وكانت الفروق في الدرجة الكلية كانت لصالح (البنك الإسلامي العربي)، وتفسير هذه النتيجة بأن الضمانات المالية التي يأخذها هذا المصرف كضمان لتقديم التمويل، تكون أكثر مرونة، وفي الوقت ذاته شروطه أقل، وتسعى سياسة المصرف إلى النهوض بالاقتصاد المحلي، وتخصيص جزء من محفظة تمويلات المصرف لأصحاب المشروعات الريادية، هذا فضلاً عن وجود (26) فرعاً موزعة على محافظات الضفة الغربية.

ملخص الفرضية الرابعة :

هل توجد فروق في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الناشئة من في القطاع المصرفي الفلسطيني تعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه؟

أظهرت النتائج أنه توجد فروق في في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة في الدرجة الكلية وكانت لصالح (البنك الإسلامي العربي)، ولصالح (البنك الإسلامي الفلسطيني)، وتفسير هذه النتيجة يكون بأن مصرف الصفا الإسلامي يعد مصرفاً حديث النشأة مقارنة مع البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني، وأنّ سياسته المالية لا توفر برامج تمويلية خاصة بالمشروعات الناشئة أو تناسبها، إذ تقوم سياسته على تمويل المشروعات الاستهلاكية، بينما البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني طوّرا العديد من البرامج التمويلية، ولديهما إطلاع أكبر على احتياجات السوق الفلسطينية، نتيجة للتعاملات المالية المتنوعة مع أصحاب المشروعات الناشئة والكبيرة والاستهلاكية، وسعي سياسة هذين المصرفين إلى التوسع اقتصادياً.

5.3 التوصيات:

تم طرح توصيات عدة بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، وتمّ صياغة مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تساعد صناع القرار على اتخاذ قراراتهم، وذلك بحسب ما توصلت إليه الدراسات التي تناولت دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية في السوق الفلسطينية، والتي من الممكن أن تسهم بتعزيز دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية وبناء على ذلك تم وضع التوصيات الآتية:

1) ضرورة قيام سلطة النقد العمل على إنشاء مؤسسات تعمل على دراسة وتنمية الأفكار الريادية، فهي الجهة المسؤولة عن قياس دور القطاعات الناشئة وأثرها على تنمية الاقتصادي المحلي، فقد بينت نتائج الدراسة أن أغلب الرياديين من فئة الموظفين الذين قاموا بتطوير أفكار مشاريعهم الريادية نتيجة لسعيهم المستمر في زيادة أرباحهم ودخلهم لعدم كفاية دخلهم الشهري لتلبية احتياجاتهم.
2) أهمية قيام الحكومة الفلسطينية بتسهيل إجراءاتها، حيث بينت نتائج الدراسة أن المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية جاءت بدرجة عالية.
3) ضرورة العمل على تسهيل إجراءات التراخيص الحكومية اللازمة لتطوير المشروع الريادي، فقد اتضح أن إجراءات التراخيص تؤدي لتأخير إنشاء المشروعات الريادية.
4) يوصي الباحث البنوك التجارية الفلسطينية بالعمل على إنشاء برامج تمويل خاصة بالمشروعات الصغيرة والريادية، وتخصيص دوائر وبرامج لهذه المشروعات، حتى تكون داعمة للمشروعات الريادية وغير الريادية.
5) ضرورة قيام البنوك الإسلامية بتسهيل الإجراءات المتبعة لمنح المشروعات الريادية للتمويلات اللازمة، ويُفضل قيام المصارف الإسلامية بالعمل على تسهيل الضمانات وتنويعها، والتي

تتطلبها لتمويل المشروعات الريادية، فقد اتضح أنّ الضمانات التي تطلبها المصارف الإسلامية تعتبر معيقاً لعملية الاقتراض.

6) يمكن للمصارف الإسلامية تطوير برامج التمويلات التي تقدمها للرياديين بشكل مستمر، وإنشاء برامج تمويلية لتلبية كافة احتياجات أصحاب المشروعات الريادية بحسب سوق العمل، وتسهيل إنشاء مشاريعهم الريادية مما يؤثر على تنمية الاقتصاد الفلسطيني وازدهاره.

الدراسات المستقبلية:

1. القيام بدراسات محلية حول دور المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم الاحتياجات التمويلية للمشروعات الفلسطينية الناشئة.
2. إجراء دراسات محلية تهدف إلى الكشف عن درجة المخاطر الناتجة عن تمويل المشروعات الريادية الناشئة، ومقارنتها مع درجة المخاطر بالتمويل الاستهلاكي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو زيد، محمد (2014). **جدوى الرقابة القانونية على البنوك (دراسة مقارنة)**. رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر.
- أبو عرابي، موسى (2009). **مدى استخدام البنوك لسياسة التنويع للحد من المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية**. رسالة ماجستير، جامعة البتراء، الأردن.
- أبوعبيد، أحمد (2008). **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**. المكتبة الذهبية الشاملة، الرياض.
- الأسرج، حسين (2010). **الريادة ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزيتونة الأردنية: عمان، الأردن.
- البعلي ، عبد الحميد (1990). **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق**، ط1، مكتبة وهبة ، القاهرة.
- الجمال، غريب (1978). **المصارف وبيوت التمويل الإسلامية**. ط 1، دار الشرق، جدة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). **النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث 2019**. رام الله، فلسطين.
- حامد، محمد (2007). **نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة** .أبحاث معهد منشور على الرابط:

http://www.wafainfo.ps/pdf/youth_Arabic.pdf السياسات الاقتصادية ماس، فلسطين.

- خليل، عبد الرازق (2011): **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، رسالة دكتوراه غير منشور، جامعة الأغواط. الجزائر.
- الخماش، لنا (2007). **البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الدماغ، زياد (2021). دور المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية في دعم الاحتياجات التمويلية للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني. **مجلة المنهل الاقتصادي**، مجلد 4، عدد 1، ص 469-484.
- دوابة، أشرف (2007). **دراسات في التمويل الإسلامي**. ط1، دار السلام، الاسكندرية.
- دودين، محمود. (2013): **قطاع التمويل الصغير في فلسطين: الاطار القانوني وتنفيذ عقود القرض**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس، فلسطين.
- الرجوب، عوض الرجوب (2010). **تصفية بنك الأقصى الإسلامي الفلسطيني**.
- ريحان، خلود (2006). **الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين**. ورقة عمل منشورة مقامة إلى: مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، غزة، فلسطين، خلال الفترة من 13-15 شباط (فبراير) 2006م.
- الزغب، أحمد، (2011). **دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية**. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية الاجتماعية، جامعة القدس المفتوحة.
- سلطة النقد الفلسطينية (2014). حقائق وأرقام، منشورات سلطة النقد، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2020). **البيانات المصرفية**، منشورات سلطة النقد، فلسطين.

- سلطة النقد الفلسطينية (2021) **الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلســطين**. منشورات سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.
- سمحان، حسين، ومبارك، موسى (2009). **محاسبة المصارف الإسلامية**. ط 1، الأردن، دار المسيرة.
- شديد، مجاهد (2018). تقييم دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الإقتصادية في فلسطين للفترة 2006–2016م. **مجلة بيت المشورة**، مجلة الكترونية، منشورة على الرابط: https://www.mashurajournal.com/archives/researches/details/57
- الشميمري، أحمد، والمحيميد، أحمد (2014). **واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية**. جامعة الملك سعود، الرياض: السعودية.
- الشيخ، عبد الرحمن (2020). **دورالبنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر دراسة وقانونية واقتصادية مقارنة**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا.
- صحيفة الرقمي (2015). الأنظمة الوطنية للإبداع واستراتيجية الريادة في فلسطين متى وإلى أين. مقال منشور في صحيفة الرقمي، على الرابط:

  http://www.alqudsalraqmi.ps/atemplate.php?id=619الق 04-2015.
- الصوص، سعيد (2010) **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة**. وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.
- الطبري، أبو جعفر بن جرير (2002). **جامع البيان عن تآويل آي القران**. ط 1، دار ابن حزم ودار الإعلام، بيروت، الرياض.

- عامر، عادل (2020). **العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة**. دنيا الوطن: تاريخ الزيارة
- عبد العزيز، داليا (2018). **التنويع وأثره على أداء المحافظ الاستثمارية في فلسطين**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- العتيبي، أحمد (2007) **المحافظ المالية الاستثمارية – أحكامها**. عمان، دار النفائس.
- العجلوني، محمد (2010). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**. ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- عيساوي، ليلى (2018). **الصيغ التمويلية للبنوك الإسلامية ومساهمتها في إحداث التنمية الشاملة**. بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية يومي 8 –9 إبريل 2018، جامعة عمار ثليجي –الاغواط، الجزائر.
- الغريب، ناصر، (2009). **أساليب التمويل الإسلامية**، منشورات مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر.
- الفليت، عودة (2011): **المشروعات الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص 1081 – 1129ص يونيو 2011
- القاضي، نديم (2017). **المشروعات الريادية الصغيرة الممولة من قبل البنك الإسلامي والوكالة السويدية للتنمية أسباب تعثرها ومقترحات حلها**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
- القيسي، عماد (2015). المصارف الاسلامية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. **مجلة دنانير – الجامعة العراقية**، العدد 7.

- محجوب، أمل (2007). **تقييم دور المحافظ الاستثمارية للتمويل في البنوك الإسلامية**. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
- محمد الغرايبة، وديمة درادكة، وولاء الباش (2016) . أثر التنويع في محافظ القروض على عائد البنوك – دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية. **مجلة جامعة آل البيت**، مجلد 22، عدد 2، ص 1 – 25.
- محمد، سعد (2018). معوقات عمل المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق. **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**،العدد الخاص بالمؤتمر العلمي ،2018م.
- مَقابلة، إيهاب (2012): **أهمية المشروعات الصغيرة في تنمية اقتصاد قطاع غزة**، دراسة ميدانية، منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- مقدم، وهيبة (2014). **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- مؤتمر العمل العربي (2011). **المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل**. الدورة الثامنة والثلاثون، 2011/5/22م – القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- موقع البنك الإسلامي العربي (2000). عقار التأسيس والنظام الأساسي لشركة البنك الإسلامي العربي، 2000م على الرابط: http://www.aibank.com
- موقع البنك الإسلامي الفلسطيني (2015) على الرابط:

http://www.islamicbank.ps/new

- ناصر، نعيم (1999). شركة بيت المال الفلسطيني العربي تدرج اسهمها في سوق الأوراق

المالية. **مجلة الحياة الدولية**، العدد 13442، 1999م.

- الهواري، سيد (1980). **التنظيم في المصارف الإسلامية**. الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية. الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط1.
- الهيتي، عبد الرزاق (1998). **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**.
- هيكل، عبد العزيز (1986). **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية**. دار النهضة العربية، بيروت.
- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2011). الخسائر الفلسطينية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي الفلسطين، منشورات معهد الأبحاث التطبيقية، فلسطين.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. "اتفاقية باريس الاقتصادية29/4/1994
- يسري، عبد الرحمن (2005) **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، على الموقع، مقال الكتروني منشور على الرابط:** www.islamonline.net2T Contemporary \2005 \06 \30\Article. \ Arabic\
- يعقوب، ابتهاج، حمدان، خولة (2017). تفعيل دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة براس المال في البيئة العراقية. **مجلة وبحوث ودراسات في المالية الإسلامية**، المجلد 1، العدد2.
- يعقوب، ابتهاج، وحمدان، خولة (2017). تفعيل دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية. **مجلة بحوث وتطبيقات المالية الإسلامية**، مجلد 2، عدد 1، ص 54 – 75.

- يوسف، حمزة (2020). **واقع التمويل الأصغر في العراق– دراسة تحليلية في اطار رؤية تشخيصية**. ورقة مقدمة إلى ندوة واقع التمويل الاصغر في العالم العربي وتاثير تداعيات ازمة كوفيد– 19،الندوة العلمية الافتراضية وفق 2020/11/14م .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Duru, EJC, & Greg E Edame, & Anam, Bassey Ekpenyong, & William M. Fonta (2011). Climate Change, Food Security and Agricultural Productivity in Africa: Issues and policy directions. **International Journal of Humanities and Social Science,** Vol. 1 No. 21, p 33 – 48.

Treynor, ack L., & Fischer, Black, (1973). How to Use Security Analysis to Improve Portfolio Selection. **The Journal of Business,** Vol. 46, No. 1 (Jan., 1973), pp. 66-86 .

Beckhart, Benjamin (1940). Monetary Policy and Commercial Bank Portfolios. **The American Economic Review**, Vol. 30, No. 1, Part 2, pp. 17-26.

Nugroho, Anggoro, & Rachmat, Doddy (2013). Portfolio Determination And Markowitz Efficient Frontier In Five Indonesian Industrial Sector. **Journal Of Business And Management,** Vol. 2, No.1, pp 116-131
.

الملاحق:

ملحق رقم (1) قائمة بأسماء المحكمين:

الاسم واللقب	مكان العمل	التخصص
د. محمد بدر	جامعة القدس	علوم مالية ومصرفية
د. سلوى البرغوثي	جامعة القدس	علوم مالية ومصرفية
د. فادي أبو دياك	جامعة فلسطين التقنية	الاقتصاد الإسلامي
د. طارق السيد	البنك الإسلامي العربي	محاسبة إسلامية

ملحق رقم (2) الاستبانة بصورتها النهائية:

استبيان حول دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو التفضل بإعطائي جزءاً من وقتكم الثمين للإجابة على أسئلة هذه الاستبانة التي بين أيديكم بعنوان: "دور المحافظ الإستثمارية في المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية "، كمتطلب لنيل درجة الماجستير في تخصص ادارة الأعمال.

آملاً التكرم بالاطلاع على محاور الاستبانة المرفقة وقراءة كل الفقرات التي تتضمنها الاستبانة بكل تأني وتروي، ومن ثم التفضل بالإجابة على التساؤلات الواردة بها بكل دقة وموضوعية، راجياً وضع إشارة (✓) في المكان المناسب الذي يعبر عن رأيك، كما آمل عدم ترك أي فقرة دون إجابة أو وضع أكثر من إشارة أمام فقرة واحدة، علماً بأن جميع الاجابات ستكون موضوع العناية والاهتمام والسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين ومقدرين لكم سلفاً حسن تعاونكم،،،

الجزء الأول: الخصائص الديموغرافية (التعريفية) بالموظفين:

الرجاء وضع إشارة (✓) تحت الخيار الذي ينطبق وحالتكم:

1- الجنس

1- ذكر	2- أنثى

2- المؤهل التعليمي

1- ثانوية عامة فأقل	2- دبلوم متوسط	3- بكالوريوس	4- دراسات عليا

3- الفئة العمرية

1- أقل من (30) سنة	2- (30 -40) سنة	3- 11 – 50 سنة	4- أكثر من 50 سنة

4- عدد سنوات الخبرة في مشروع العمل الريادي:

1- من 1 الى 3 سنوات	2- من 3 سنوات الى 6	3- من 6 الى 9 سنوات	4- أكثر من 9 سنوات

5- المهنة التي تشغلها حالياً

1- موظف حكومي	2- أعمال حرة	3- مياومة	4- حرفي

6- البنك الذي تتعامل معه

1- البنك الإسلامي العربي	2- البنك الإسلامي الفلسطيني	3- مصرف الصفا

7- **حجم المشروع من حيث عدد العمال :-**

1 – مشاريع صغيرة الحجم (عدد العمال 1-19)	3- مشاريع متوسطة الحجم (عدد العمال 20-49)	4- مشاريع كبيرة الحجم (عدد العمال +50)

الجزء الثاني: فقرات الاستبانة

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام كل فقرة من الفقرات التالية وفي العمود المناسب:

المحور الأول: امتلاك فكرة ريادية:

الفكره الريادية هي الفكرة التي تتولد بأسلوب إبداعي او مبتكر لايجاد حاجة معينة لدى الزبائن او لسد احتياجات سوق معين وتقديم منتج باسلوب ابتكاري وابداعي ضمن الموارد المتاحة وضمن المهارات المتاحة

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-	تكونت فكرة مشروعي الريادي من مهنتي الحالية					
2-	طورت فكرة مشروعي الريادي تماشياً مع حاجة السوق					
3-	إطلاعي على تفاصيل مهنية كثيرة ساعدني على تكوين فكرة مشروعي الريادي					
4-	أسست مشروعي الريادي للتوسع في عملي الحالي					
5-	تطورت فكرة المشروع الريادي نتيجة لسعي المستمر في زيادة أرباحي					
6-	ابتكاري لطرق جديدة في العمل أدى إلى تأسيس المشروع الريادي					
7-	ظهرت فكرة مشروعي الريادي نتيجة لتطوير نوعية منتجاتي					
8-	جاءت فكرة المشروع الريادي نتيجة لتفكيري بتصميم منتج جديد					
9-	تطورت فكرة مشروعي الريادي لتخطي صعوبات العمل الذي أقوم به					
10-	جاءت فكرة مشروعي نتيجة للتنافس بين المشروعات					

ثانيا: الإجراءات الحكومية

تمثل الإجراءات الحكوميّة للحصول على الوثائق القانونيّة والتصاريح اللازمة عائقاً كبيراً أمام دعم الأعمال والمشروعات النّاشئة الصغيرة (الريادية) في العديد من البلدان

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
11-	يوجد صعوبة في التواصل بين الجهات الحكومية المختصة وأصحاب المشروعات الريادية.					
12-	تعدد الجهات الحكومية المختصة بالمنشآت الصغيرة يتطلب الكثير من الإجراءات.					
13-	التراخيص الحكومية اللازمة لتطوير المشروع الريادي تؤدي لتأخير إنشائه.					
14-	عدم التواصل الرسمي مع المستثمرين لدعم المشروعات الريادية يقلل من نموها الاقتصادي.					
15-	يفتقر النظام الاقتصادي لبيانات ومعلومات حول السوق الخاصة بالمشروع الريادي.					
16-	أعتقد أن الحكومة لا تقوم بدورها المطلوب في دعم المشروعات الريادية					
17-	التشجيع الحكومي للمشاريع الريادية لا يتم بالصورة المطلوبة					
18-	تشكل الضرائب الحكومية عائقاً أمام تطور المشروع الريادي لمشروع متوسط/ كبير					
19-	اهتمام الجهات الحكومية بالمشروعات الكبيرة القائمة يقلل من فرص نمو مشروعات ريادية.					
20-	دور الجهات الحكومية في استقرار أسعار السلع الأساسية محدود					

ثالثا: تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية:

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
21-	يوجد برامج تمويل خاصة بالمشروعات الصغيرة والريادية تقدمها البنوك التجارية					
22-	اجراءات الاقراض من البنوك التجارية سهلة					
23-	ساعدني الاقتراض من البنوك التجارية لإنشاء مشروعي الريادي					
24-	يتم الاقراض وفقاً لمتطلبات المشروع					
25-	شروط الاقراض في البنوك التجارية ملائمة					
26-	نسبة الفائدة التي تأخذها البنوك التجارية تعتبر قليلة					
27-	أعتقد أن تمويل البنوك التجارية أفضل من تمويل المؤسسات المتخصصة بدعم المشروعات الصغيرة .					
28-	تعتمد البنوك التجارية سياسة إقراض طويلة الأجل					
29-	حجم مبالغ الإقراض يتماشى مع كافة متطلبات المشروع الريادي					
30-	سياسة الإقراض تدفعني لتوسعة مشروعي الريادي					
31-	يؤدي الإقراض إلى تطوير مشروعي الريادي					
32-	تم خلق فرص عمل جديدة في المشروع بعد الحصول على القرض					

رابعا: تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغيرة

المصارف الإسلامية: هي مؤسسة مالية مصرفية لجمع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي:

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
33-	تعمل المصارف الإسلامية على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع الريادي					
34-	يوجد في المصارف الإسلامية عدة برامج تناسب كافة المجالات الخاصة بالمشروعات الريادية					
35-	نسبة الارباح التي تأخدها المصارف الإسلامية معقولة					
36-	تعتبر فترة سداد تمويلات المشروعات الصغيرة كافية					
37-	يساعد التمويل من المصارف الإسلامية بالتغلب على الصعوبات المادية لبدء المشروع الريادي					
38-	وفر القرض لي أساليب عمل جديدة أسهمت في التخلص من الديون السابقة					
39-	يساعد المصرف في تحديد حجم القرض بناء على مكونات المشروع الريادي					
40-	يعتمد المصرف الإسلامي على سياسة تمويل عامة دون التحيز لنوع معين من المشروعات					
41-	الإجراءات الإدارية الروتينية لتقديم طلب التمويل تتم حسب الأصول					
42-	تحتاج الموافقة على طلب التمويل إلى فترة زمنية معقولة من قبل الإدارة.					
43-	تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمات استشارية للمقترضين.					
44-	يدرس المصرف الإسلامي قدرات المشروع من حيث الحاجة له وجودة إنتاجه قبل تسليم القرض					

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	لا أوافق	لا أوافق بشدة
45-	يراعي المصرف الاسلامي الالتزامات الطارئة للمقترضين لديه.					
46-	تعتبر غرامات تأخير سداد دفعات القرض عن موعدها ملائمة لحجم المبلغ المقترض					
47-	يعتبر طلب المصرف بوجود كفلاء لكفالة المقترض ضماناً لحقه لسداد القرض					

ملحق رقم (3) كتاب تسهيل المهمة:

Al-Quds University – Jerusalem
Faculty of Business and Economics
Department of Business Administration
Department of Marketing

جامعة القدس . القدس
كلية الأعمال و الاقتصاد
دائـرة ادارة الاعمـال
دائـرة التســويــق

التاريخ: 2023/3/18

لمن يهمه الامر

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تسهيل مهام

يقوم الطالب غسان ابو هلال رقم تسجيل (21812221) في كلية الاعمال والاقتصاد/ برنامج الماجستير في ادارة الاعمال بإعداد رسالة ماجستير بعنوان:

دور المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، نأمل من حضرتكم مساعدته في جمع البيانات والمعلومات وتعبئة الاستبانه

شاكرين لكم حسن تعاونكم،

د. محمد سالم

منسق برنامج ماجستير ادارة الاعمال

Abu –Deis, Jerusalem - P.O. Box: 20002 | Telefax: 2799497, 2792066, 5838648 | Beit Haneena, Abed ElhammidShoman St. P.O. Box: 51000
ابوديس،القدس – ص .ب: 20002 | تلفاكس: 2799497، 2792066 ، 5838648 | بيت حنينا،شارع عبدالحميد شومان – ص.ب: 51000
Email: business@econ.alquds.edu :البريدالالكتروني

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3.1	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة	52
3.2	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني	54
3.3	نتائج معامل الثبات للمجالات	55
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى امتلاك الفكرة الريادية أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني	57
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للمعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني	58
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني	60
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني	62
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات مدى امتلاك الفكرة الريادية أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه	64
6.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في مدى امتلاك الفكرة الريادية أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه	65
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات درجة المعيقات الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية في القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه	66
8.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة المعيقات	66

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	الناتجة عن الإجراءات الحكومية لإنشاء المشروعات الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه	
9.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير البنك الذي تتعامل معه	67
10.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه	68
11.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الريادية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه	68
12.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير البنك الذي تتعامل معه	69
13.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمتوسطات درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه	70
14.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة تمويل المصارف الإسلامية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشروعات الريادية من القطاع المصرفي الفلسطيني يعزى لمتغير البنك الذي تتعامل معه	70
15.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير البنك الذي تتعامل معه	71

فهرس المحتويات:

إقرار .....أ

الشكر والتقدير .....ب

الملخص: ..... ج

Abstract: .....ه

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها:.....1

1.1 المقدمة.....1

1.2 مشكلة الدراسة 4

1.3 أسئلة الدراسة : 4

1.4 أهمية الدراسة: 5

1.5 أهداف الدراسة : 6

1.7 حدود الدراسة: 7

1.8 مصطلحات الدراسة:.....7

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة: 9

2.1 المحور الأول: المصارف الإسلامية ودورها: 9

2.1.1 مفهوم المصارف الاسلامية:.....9

2.1.2 نشأة المصارف الإسلامية في السوق الفلسطينية: 10

2.1.3 خصائص المصارف الإسلامية: 11

2.1.4 الصيغ التمويلية والاستثمارية في البنوك الإسلامية:.....13

2.1.5 معايير تقييم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية:.....20

2.1.6 معايير قبول تمويل المشروعات من قبل المصارف الاسلإمية: 20

2.1.7 الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: 22

2.1.8 المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: 23

2.1.9 حجم البنوك الإسلامية ومعدل نموها في السوق الفلسطينية: 25

2.1.10 أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية: 27

2.1.11 التحديات والصعوبات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في السوق الفلسطينية: 29

2.1.12 موقع البنوك الإسلامية من اتفاقيتي بازل 1 غير الحكومية وبازل 2: 30

2.1.13 خصائص نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية: 31

2.2 المحور الثاني: ريادة الأعمال 34

2.2.1 مقدمة عن ريادة الأعمال: 34

2.2.3 خصائص الرياديين: 35

2.2.4 تعريف المشروعات الريادية: 36

2.2.6 آليات تمويل المصارف للمشروعات الريادية: 38

2.2.7 الدور التنموي للمشروعات الريادية في الاقتصاد: 39

2.3 الدراسات السابقة: 43

2.3.1 ملخص الدراسات السابقة: 49

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات: 52

3 . 1 منهج الدراسة 52

3 . 2 مجتمع الدراسة وعينتها: 52

4.3 صدق الأداة 54

3 . 5 ثبات أداة الدراسة: 56

3 . 6 إجراءات الدراسة 56

3 . 7 المعالجة الإحصائية 57

الفصل الرابع: نتائج الدراسة: 58

4 . 1 تمهيد 58

4 . 2 نتائج أسئلة الدراسة: 59

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: 59

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: 61

3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: 63

4.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: 64

5.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس 67

6.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: 68

7.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السابع: 70

8.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن: 73

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات: 76

5.1 مقدمة 76

5.2 مناقشة نتائج أسئلة الدراسة: 76

5.2.1 مناقشة نتيجة السؤال الأول: 76

5.2.2 مناقشة نتيجة بالسؤال الثاني: 77

5.2.3 مناقشة نتائج السؤال الثالث: 78

5.2.4 مناقشة نتائج السؤال الرابع: 79

5.2.3 ملخص نتائج الفرضيات: 80

5.3 التوصيات: 83

المراجع: 85

الملاحق: 92
ملحق رقم (1) قائمة بأسماء المحكمين: 92
ملحق رقم (2) الاستبانة بصورتها النهائية:.....93
ملحق رقم (3) كتاب تسهيل المهمة: 100